جامعة الفرات
كلية الاقتصاد بدير الزور

التحليل الاقتصادي الجزئي
الفصل الدراسي الأول 2022-2023
السنة الأولى

د. منى عبود

فهرس المقرر

الفصل الأول: مبادئ في الاقتصاد والتحليل الاقتصادي

الفصل الثاني: منحنى إمكانيات الإنتاج

الفصل الثالث: الطلب والعرض والتوازن

الفصل الرابع: نظرية سلوك المستهلك

الفصل الخامس: نظرية الإنتاج

الفصل الأول: مبادئ في الاقتصاد والتحليل الاقتصادي

أولاً: مفهوم علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

ثانياً: طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية

ثالثاً: أهداف المجتمع الاقتصادي

رابعاً: أنواع التحليل الاقتصادي

خامساً: تطور نظرية القيمة

سادساً: بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية

جامعة الفرات

أولاً: مفهوم علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

1.1. **مفهوم علم الاقتصاد:** يعد علم الاقتصاد من العلوم التي تهتم بالقوانين الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وهو علم كونه يتضمن تراكم وتصنيف وتنظيم المعرفة، وفن كونه يهدف إلى تحقيق الكفاءة في تطبيق القوانين الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك :ويمكن تعريفه بأنه دراسة السلوك الإنساني للأفراد والمجتمع المتمثل بالسعي نحو إشباع الحاجات المتعددة باستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة للوصول إلى أقصى درجة إشباع ممكنة.

1.2. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

1. علاقة علم الاقتصاد بالسياسة:

يرتبط علم الاقتصاد بعلم السياسة ارتباطاً وثيقاً، ذلك أن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل سياسية معينة يكون متأثراً ومؤثراً فيها في الوقت ذاته، وقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي."

كما ان القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية فالضرائب وتحديد الأجور وإقرار الموازنة وغيرها، كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية، إذاً هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين علم الاقتصاد والسياسة.

2. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

هناك علاقة متبادلة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، إذ ان كليهما يدرسان سلوك الإنسان في المجتمع، فعلم الاجتماع يركز على علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها دور في تحديد القيم والعادات التي تسود ذلك المجتمع، ويستمد علم الاقتصاد من علم الاجتماع المعلومات الهامة حول عادات المجتمع وتقاليده. فعلى سبيل المثال تعد تربية الأبقار من المشاريع الاقتصادية المربحة والضرورية، ولكن مثل هذه المشاريع تعد لا فائدة منها في كثير من مناطق الهند التي يقدس السكان فيها البقر.

كما أن علم الاقتصاد يؤثر في علم الاجتماع، ذلك أن علم الاقتصاد هو أداة هامة في تغيير المجتمع، كأن يتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وتعد هذه التغيرات موضوع أساسي في دراسات علم الاجتماع.

3. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

بما أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فإن علم النفس عن طريق وسائله يساعد علم الاقتصاد في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع. فمثلا تخفيض رسوم الهاتف أو زيادة رسوم والكهرباء سيكون لها تأثير نفسي كبير على كثير من الأفراد في المجتمع، ومن ثم فإن دراسة مثل هذه التأثيرات تمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيراً في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة والناجحة.

4. علاقة الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي:

تتضح هذه العلاقة من استخدام النماذج الرياضية والإحصائية وحزم الحاسب الآلي في الأبحاث الاقتصادية، وتكاد لا تخلو دراسة اقتصادية من الأساليب الإحصائية الدقيقة المتمثلة في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، كما أمكن عن طريق الرياضيات التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلا من
الكلمات والعبارات المطولة، وعن طريق الحاسب الآلي أمكن معالجة العديد من النماذج الاقتصادية والرياضية بسهولة
وسرعة فائقة .واليوم تكاد لا تخلو منهجية للاقتصاد في أي جامعة من مواد كالاقتصاد الرياضي والقياسي.

5. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

فالأحداث الاقتصادية الماضية كالكساد الكبير والتضخم النقدي وغيرها، تعد ذات فائدة كبيرة للباحث الاقتصادي في رسم السياسات الحاضرة والمستقبلية، فالتاريخ يعطينا كثيراً من المعلومات القيمة التي تساعدنا في علاج الوقائع الحاضرة عن طريق التعلم من أخطاء الماضي.

ثانياً: طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع، مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي، في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة، ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية وإشباع الاحتياجات البشرية المتعددة الغير محدودة.
وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة. بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية...رأسمالية أم اشتراكية. فالمشكلة لا تختلف في أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع لآخر، وإنما تختلف في طريقة حلها.

عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية من عنصرين رئيسيين هما:

1. **الاحتياجات والرغبات الإنسانية:** تقسم هذه الحاجات إلى نوعين:

1- الحاجات الأولية (الأساسية): وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي لا تحتمل التأجيل في إشباعها، كحاجة الانسان إلى الغذاء والماء والمسكن ...الخ.

2- الحاجات الثانوية (الكمالية): وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي تحتمل التأجيل في إشباعها، على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الإنسان أو لا يكون على قيد الحياة.

تتسم هذه الحاجات والرغبات الإنسانية بمجموعة من الخصائص هي:

أ- التعدد: تتصف الحاجات الإنسانية بالتعدد والتنوع، فكلما أشبع الانسان حاجة أو رغبة تطلع إلى إشباع حاجة أو رغبة أخرى. فالحاجة إلى الغذاء لا تقف عند نوع أو صنف محدد. وكذلك الأمر بالنسبة للحاجات الأخرى.

ب- التنافس: إن خاصية التنافس بين الرغبات هي النتيجة الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الإشباع، اذ تتنافس الرغبات فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة، فهي تتضارب مع بعضها البعض، بحيث تجعلنا دائما تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين ما يمكن إشباعه وما نتخلى عن إشباعه.

ج- التلازم: نجد في الحياة العملية أن كثيرا من الرغبات يتماشى مع بعضه البعض، بمعنى آخر أن الواحدة تسوق إلى الأخرى، أي أن إشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق الا بإشباع رغبة أخرى. فقد ترتبط الرغبات بعضها مع البعض الاخر ارتباطاً وثيقاً فمثلاً الحاجة إلى السيارة تتطلب الحاجة إلى تعلم القيادة. وهذا هو معنى كلمة التلازم أو التكامل بين الرغبات.

د- التكرار: كما نجد أيضاً في الحياة العملية أن الرغبات التي نشعر بها تميل في معظمها إلى التكرار، حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى. وهذه الخاصية واضحة تماماً في الرغبات الأساسية، كالملبس أو المأكل. ومع ذلك فقد نلاحظ أن مستوى المعيشة يسمح أيضاً بتكرار الرغبات الأكثر ترفاً في طبيعتها حتى يصير إشباعها أمراً عادياً بالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد.

2. الموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات المتعددة واللانهائية:

يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى أربعة أنواع يطلق عليها عوامل الإنتاج أو عناصر الإنتاج، وهي:

1- الموارد الطبيعية: يقصد بها كل ما تنتجه الأرض من مصادر إنتاجية طبيعية يمكن استخدامها في إنتاج السلع والخدمات. وعائد الأرض يسمى (الريع).

2- العمل: يقصد به كل جهد بشري عقلياً كان أم جسدياً يساهم في إنتاج السلع والخدمات. وعائد العمل يسمى (الأجر).

3- رأس المال: يقصد به التجهيزات والمعدات والمباني التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات. وعائد رأس المال يسمى (الفائدة).

4- المنظم: هو الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الإنتاج السابقة عن طريق استخدام المهارات الفنية والإدارية المتوفرة لديه، في سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة، ويقع على عاتقه اتخاذ قرار القيام بالعملية الإنتاجية وتحمل المخاطر. وعائد المنظم يسمى (الربح).

واهم خصائص هذه الموارد هي:

أ- الندرة النسبية: ويعني ذلك أن الموارد الاقتصادية موجودة ولكن بكميات محدودة بالمقارنة مع الطلب على السلع والخدمات. وهذا يتطلب المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها للمجتمع وترتيب أولوياتها وتحديد السلع والخدمات التي يتم إنتاجها أولاً، وهذه الخاصية هي أساس ومنبع المشكلة الاقتصادية.

ب- استخداماتها بديلة ومتعددة: أي أن هذه الموارد بالرغم من أنها نادرة نسبياً إلا أنها متعددة الاستخدام، بمعنى إمكانية استخدامها في إنتاج سلع وخدمات مختلفة. وهذه الخاصية تخفف من حدة المشكلة الاقتصادية.

فالأرض مثلاً يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن. وحتى إذا قررنا استخدامها في الزراعة فإننا يمكن أن نزرعها قمحاً أو شعيراً أو قطناً.

وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة) لكل عنصر إنتاجي. وتعرف عملية توزيع الموارد الإنتاجية على استخداماتها المختلفة باسم تخصيص الموارد. وحيث أن موارد الإنتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة ومحدودة فان أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول إلى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة. ونقصد بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الإنتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي إلى الحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج وبحيث أن أي نمط اخر خلافه لا بد أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه. غير أن ندرة الموارد لا تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد، بل تؤدي إلى

ضرورة الاختيار بين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين إنتاجه منها على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد.

وعندما نريد معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين، فإننا نحسبها بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ قرار آخر. وتعرف التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة.

ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن إشباع جميع الحاجات الإنسانية إلى الأسباب التالية:

- أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد، وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.
- زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي يؤدي هذا إلى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية.

المشكلات الاقتصادية الأساسية

يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الأساسية بالأسئلة الاتية:

المشكلة الأولى: ما السلع التي تنتج وما كميتها؟

المشكلة الثانية :ما هي طرق إنتاج هذه السلع؟

المشكلة الثالثة :كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟

المشكلة الرابعة: هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل؟

المشكلة الخامسة :ما مدى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية؟

المشكلة السادسة : هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟

المشكلة السابعة: هل يتزايد الإنتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟

وبالتالي فإن تحديد المشكلة الاقتصادية يتمثل بالآتي:

أ- **تحديد احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات** الضرورية لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع ورغباتهم علماً بأن حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم غير محدودة ودائما تكون طموحة، لكن الذي يتحكم في إشباع حاجات المجتمع ورغباتهم هي الموارد المتاحة والمحدودة في الدولة ولابد من استغلالها الاستغلال الامثل...

ب- **تحديد كمية الإنتاج ونوعيته**، ويقصد بالكمية هنا الطاقة الإنتاجية المطلوب إنتاجها للسلعة لإشباع حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم، أما النوعية فهي مرتبطة بالجودة للإنتاج التي تساعد على بيع كميات كبيرة مقارنة بسلعة متدنية النوعية والجودة...

ج- **تنظيم العملية الإنتاجية** وهذا يتطلب:

1. تحديد الجهة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، لأنه لابد من معرفة الجهة التي سوف تقوم بإنتاج السلعة وتكون أيضاً مبنية على دراسات للسوق والعرض والطلب من أجل مستقبل أفضل لتلك السلعة ومن أجل ضمان تسويق السلعة وعدم هدر مصاريف إنتاج السلعة ومن أجل تلبية احتياجات المجتمع...

2. تحديد أسلوب الإنتاج بما يكفل استخدام عناصر الإنتاج استغلالاً أمثل، حيث أنه كلما استمر التطوير والتحديث لاستغلال الموارد المتاحة مع استخدام الأسلوب الأمثل لعناصر الإنتاج كان هناك إنتاج أفضل...

د- **تحديد كيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع**، بما يكفل عدالة التوزيع، أي الاستغلال الأمثل لكل الإمكانات والموارد في البلاد وتلبية احتياجات أفراد المجتمع دون تمييز بين أفراد المجتمع فالعدالة الاقتصادية والاجتماعية مطلب أساسي جداً...

ه- **تحديد معدل للنمو الاقتصادي** (الزيادة في الناتج القومي) يكفل مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، كما ان الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة مطلب ضروري وأساسي من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع ورغباتهم وخاصة إذا كانت هناك زيادة مستمرة في عدد السكان، فكلما زاد عدد السكان يجب ان يقابله زيادة في تلبية احتياجاته وخاصة الحاجات الاساسية.

علاج المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المختلفة:

لقد شهد العالم العديد من الأنظمة الاقتصادية أهمها:

النظام الاقتصادي الرأسمالي: الذي يقوم علي أساس الحرية المطلقة للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي والحد من الملكية العامة. يعتمد النظام الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية على آلية السوق في تحديد الفئة التي ينبغي الإنتاج لها، والتي تتضح من الطلب السوقي على السلع والخدمات، فالسلع والخدمات التي تتسم بزيادة كبيرة في الطلب عليها في السوق هي التي يتم إنتاجها، سواء كانت سلع ضرورية أم سلع كمالية.

النظام الاقتصادي الاشتراكي: والذي يركز على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج. يعتمد النظام الاشتراكي في علاج المشكلة الاقتصادية على (آلية التخطيط المركزي) التي تحدد السلع والخدمات الواجب إنتاجها، سواء كانت هذه السلع والخدمات مطلوبة في السوق من قبل معظم أفراد المجتمع أو من قبل بعض أفراد المجتمع، وغالبا ما يتم اختيار إشباع احتياجات المجتمع الضرورية ضمن هذا النظام.

ثالثاً: أهداف المجتمع الاقتصادي

تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها فيما يلي:

1- الكفاءة: وتعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعادة يميز الاقتصاديون بين نوعين من الكفاءة:

1. الكفاءة الفنية: وتعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة.
2. الكفاءة الاقتصادية (التوزيعية): وتعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يريدها المجتمع.

2- النمو الاقتصادي: ويعرف بأنه زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن.

3- الاستقرار الاقتصادي: ويعني ذلك ثبات الأسعار وعدم وجود تقلبات غير طبيعية في المستوى العام للأسعار.

4- العدالة: وتعني توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة.

رابعاً: أنواع التحليل الاقتصادي:

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى عدة أنواع تبعاً لمعيار التفرقة بينها، وأهم هذه المعايير والأنواع من التحليل الاقتصادي ما يلي:

أولاً: معيار حجم الوحدة الاقتصادية:

أبرز أنواع التحليل الاقتصادي حسب هذا المعيار هو التحليل الجزئي والتحليل الكلي.

يهتم التحليل الجزئي بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية (المستهلكين والمنتجين)، سواء كانت استهلاكية كتوزيع دخل العائلة المحدود على احتياجاتها من السلع والخدمات، أو إنتاجية كتوجيه الموارد التي تمتلكها المؤسسة.

بينما يهتم التحليل الكلي بدراسة سلوك مجموعات الوحدات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، فهو يعالج النظام الاقتصادي ككل بغض النظر عن الوحدات الاقتصادية الفردية المكونة لهذا النظام. يهتم هذا التحليل بدراسة مشاكل مثل البطالة، التقلبات الاقتصادية، التضخم.

ثانياً: معيار الزمن:

ينقسم التحليل الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى:

1. التحليل الساكن: يبحث هذا النوع من التحليل في علاقة المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض دون التعرض لفترة زمنية معينة. أي أنه يبحث في نقطة توازن واحدة فقط ولا يبحث بآليات إعادة التوازن وبالتالي بالزمن اللازم لإعادة هذا التوازن.

2. التحليل الساكن المقارن: يعنى هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقات الاقتصادية عند نقاط التوازن المختلفة دون التعرض إلى الكيفية التي يتم بها الانتقال من نقطة توازن إلى أخرى.
3. التحليل الديناميكي: في هذا النوع من التحليل نأخذ الفترة الزمنية بعين الاعتبار، ولذا يمكن إدخال عنصر الزمن على المتغيرات الاقتصادية بطريقتين:

1- الطريقة المستمرة (Continuous method): وتسمى أيضاً بتحليل العمليات (Process Analysis). في هذا النوع من التحليل تحدد العلاقة بين المتغيرات عن طريق حل مجموعة من المعادلات التفاضلية.
2- طريقة تحليل الفترات: تكون هذه الفترات أشهر أو سنوات، ويتم تحديد العلاقات بين المتغيرات عن طريق حل مجموعة من معادلات الفروق.

ثالثاً: معيار درجة الشمول:

1. تحليل التوابع الجزئية: أي تحليل العلاقات بين المتغيرات التابعة ومتغير مستقل واحد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
2. تحليل التوابع الشاملة: يقصد به تحليل العلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة بآن واحد، ذلك أنه كلما اتسع نطاق التحليل ليشمل العلاقة بين متغير تابع من المتغيرات الاقتصادية وجميع المتغيرات الاقتصادية المستقلة المؤثرة على المتغير التابع، كلما كانت النتائج التي نحصل عليها أكثر تحديداً.

رابعاً: معيار الصياغة:

1- التحليل الوصفي: أي تحليل المتغيرات الاقتصادية بطريقة وصفية. (قد يكون هذا النوع من التحليل مفيداً في تحليل العلاقات التي يصعب تحديد كمياتها).
2- التحليل الرياضي: تستخدم في هذا النوع من التحليل الأدوات الرياضية في سبيل الوصول إلى نتائج واضحة ذات معنى اقتصادي. يتكامل هذا النوع من التحليل مع التحليل الوصفي ليساعد على تعميق دقة ومنطقية التحليل الوصفي.
3- التحليل القياسي (Econometric Analysis): يسمى هذا النوع من التحليل أيضاً بالتحليل الكمي. لا يقتصر هذا النوع من التحليل على مجرد تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال في التحليل الرياضي، بل يحاول معرفة العلاقات الكمية التي تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض. ولذلك يستخدم الإحصاء بجانب الرياضيات في قياس العلاقات التي تتضمنها النظريات الاقتصادية، ويساعد هذا النوع من التحليل أيضاً في التنبؤ بالقيم المستقبلية لأهم المتغيرات عند رسم السياسات الاقتصادية. يطلق اليوم على هذا النوع من التحليل بالاقتصاد القياسي (Econometrics).

خامساً: تطور نظرية القيمة:

1. نظرية القيمة في العمل:

بحسب دافيد ريكاردو: تتحدد قيمة السلعة بكمية أو عدد وحدات العمل المستخدمة في انتاجها.

بحسب كارل ماركس: تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل الضرورية اجتماعياً لإنتاجها.

انتقدت نظرية القيمة في العمل بإهمال جانب الطلب ونوعية العمل المستخدمة في الإنتاج.

2. نظرية نفقات الإنتاج:

أهم روادها جون ستيورات ميل: تتحدد قيمة السلعة (على الأمد الطويل وفي ظل المنافسة التامة) بتكلفة كافة عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها.

انتقدت نظرية القيمة في نفقات الانتاج على أساس إهمالها لجانب الطلب، وإهمال اختلاف الكفاية الانتاجية عبر المنتجين (قانون المردود غير المتناسب).

3. نظرية العرض والطلب:

السوق هو من يحدد قيمة السلعة عبر تفاعل قوى العرض مع قوى الطلب. فالعرض يتأثر بنفقات الانتاج التي يتكبدها المنتج، أما الطلب فيتحدد ويتأثر بالمنفعة التي يعلقها المستهلك على السلعة.

انتقدت هذه النظرية لكونها لا تفسر مشكلة تناقض القيمة أو ما يسمى لغز القيمة.

4. نظرية المنفعة الحدية:

إن قيمة الأشياء تتحدد بمنفعتها الحدية وليس بمنفعتها الكلية. أي بالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة.

سادساً: بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية:

1- **تكلفة الفرصة البديلة:** وهي عبارة عن الكمية التي يجب أن نتخلى عنها ونضحي بها من سلعة معينة في سبيل توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج سلعة أخرى.

2- **النظام الاقتصادي:** مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ تعمل على تسيير أجزاء النشاط الاقتصادي، وتتناسق معاً، وتترابط جميعاً بما يهيئ لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي.

3- **القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية**

القيمة الاستعمالية: للسلعة قيمة تستمد من مادة السلعة نفسها ومن خصائصها النافعة للإنسان.

القيمة التبادلية: للسلعة قيمة تبادلية تستمد من إمكانية استبدالها بسلعة أخرى.

مثال: للماء قيمة استعمالية عالية جداً، لكن قيمته التبادلية منخفضة نسبياً. أما الذهب فقيمته الاستعمالية منخفضة نسبياً بينما قيمته التبادلية مرتفعة جداً.

4- **الإنتاج:** هو كل ما يضاف للمادة من منافع سواء كانت مكانية أو زمانية أو شكلية أو تملكيه، مما يجعل السلعة تصل إلى المستهلك النهائي في المكان والزمان المناسبين وبالشكل الذي يرغبه، عليه فالإنتاج أما يكون ماديا كتغيير في شكل السلعة مثلا أو غير مادي كخدمات النقل وخدمات التعليم، إذاً الإنتاج يشمل إنتاج السلع والخدمات.

5- **السلع**: السلعة هي منتج (مادي) أو خدمة (غير مادي) يلبي حاجة إنسانية، وقع إنتاجه على إثر تدخّل الإنسان في العملية الإنتاجية. وتنقسم السلع إلى عدة أقسام تبعا لدرجة وجودها، ولطبيعتها ولطبيعة استخدامها ولطبيعة دوامها وعلى النحو الآتي:

أ- تقسيم السلع تبعا لدرجة وجودها: فإما ان تكون سلع حرة (غير اقتصادية) وهي تلك التي يحصل عليها الإنسان في أي أرض وتحت أي سماء بلا مقابل كالهواء وأشعة الشمس وما شابه ذلك وهذه السلع تتسم بالوفرة. وهي سلع لا يبذل الإنسان في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد. أو تكون (سلع اقتصادية) والتي لابد للإنسان أن يُعمل فيها قدراته الذهنية والعلمية والجسمية والفنية، حتى يتمكن من الحصول عليها، وهذه السلع تتسم بالندرة النسبية، ولا مناص من أن يخصص الإنسان في سبيل إنتاجها قدرا معينا من الموارد.

ب- تقسيم السلع تبعا لطبيعتها: فإما ان تكون (سلع مادية) وهي السلع الملموسة التي يمكن وصفها سواء من حيث الشكل أو الحجم أو الوزن. وتُسمى عموما بالسلع المادية كالأغذية والملبوسات. أو سلع (غير مادية) أي الخدمات فهي التي يصعب وصفها لأنها تكون غير ملموسة كخدمات الطبيب للمرضى أو خدمات التعليم.

ت- تقسيم السلع تبعا لطبيعة استخدامها: فإما ان تكون (سلع استهلاكية) والتي تُشبع الحاجات الإنسانية بصفة مباشرة ولمرة واحدة دون حاجة إلى عمليات تحويلية تُجرى عليها كالخبز والملابس. أو (سلع إنتاجية) وهي السلع التي تساهم في العملية الإنتاجية، ومن ثم لا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة ولكنها تساعد في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومثال ذلك الأرض والآلات والمواد الأولية والسلع الوسيطة.

ث- تقسيم السلع تبعا لدوامها: فإما ان تكون (سلع معمرة) وهي التي يقتنيها المستهلك للحصول على إشباع معين، ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة، وإنما يتم ذلك على مدى مدة زمنية طويلة نسبيا، مثل الثلاجة والسيارة والملابس. أو (سلع غير معمرة) والتي يتم استهلاكها لمرة واحدة، مثل الطعام والدواء.

6- **السوق:** هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين لتبادل السلع، أو هو مجموعة من المشترين والبائعين يرغبون في شراء وبيع سلعة أو خدمة ما.

الفصل الثاني: منحنى إمكانيات الانتاج Production Possibilities Curve

أولاً: مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج

ثانياً: فائدة منحنى إمكانيات الإنتاج

ثالثاً: ما هو سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج؟

رابعاً: تمارين

أولاً: مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج (PPC) : هو المنحنى الذي يظهر البدائل المتعددة وتكاليف الفرصة البديلة للخيارات عند مواجهة إمكانية إنتاج سلعتين أو خدمتين بافتراض الاستغلال الكامل للموارد المتاحة و ثبات مستوى التقنية المستخدمة.

ثانياً: فائدة منحنى إمكانيات الإنتاج:

يعد منحنى إمكانيات الإنتاج وسيلة إيضاحية لتصوير الإمكانيات المتاحة أمام المجتمع عندما تستغل الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل . فعند ثبات التكنولوجيا وعناصر الإنتاج يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج أكبر إنتاجية ممكنة للاقتصاد .فأية نقطة على يسار المنحنى توضح أن إمكانيات الإنتاج غير مستغلة استغلالاً أمثلاً . كما أن المنحنى يمكن أن ينتقل إلى جهة اليمين إذا زادت عناصر الإنتاج وتحسن مستوى التكنولوجيا (زيادة الكفاءة والتدريب ومستوى الأداء لدى عناصر الإنتاج واستخدام الوسائل الفنية الحديثة .)

إن محدودية الموارد في المجتمع تضطره إلى إجراء عملية الاختيار أي أننا نضحي بسلع و خدمات معينة مقابل الحصول على أخرى.

ولشرح عملية الاختيار بين البدائل التي تواجه أي مجتمع وكيف يمكن للمجتمع أن يستغل موارده الاقتصادية المتاحة استغلالاً كاملاً، أي توظيفها بالكامل. بمساعدة **منحنى إمكانيات الإنتاج** Production Possibilities Curve نفترض أننا ننظر إلى اقتصاد ما في لحظة معينة و نفترض الفرضيات التالية:

1. أن عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والأرض والتنظيم) في هذا المجتمع ذات كميات محدودة وثابتة وذات استخدامات متعددة.
2. أن مستوى التقنية المتوفرة لدى المجتمع ثابتة في هذه اللحظة، لأن المعرفة التقنية تتغير وتتطور مع الوقت ونحن نريد هنا أن تكون هذه التقنية في مستوى لا يتغير في هذه اللحظة.
3. أن جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع موظفة توظيفا كاملا.
4. أن المجتمع يقوم بإنتاج مجموعتين من السلع هما الإنتاج الزراعي وإنتاج الملابس وفق ما هو مبين في الجدول التالي.

وفقاً للافتراضات السابقة فإن السؤال الذي يواجه هذا المجتمع الافتراضي: ما أفضل كمية من هاتين السلعتين يمكن لهذا المجتمع إنتاجها باستخدام موارده الإنتاجية والتقنية المتوفرة لديه.

بدائل الإنتاج	الإنتاج الزراعي (بالطن)	إنتاج الملابس (بالآلاف)
A	0	50
B	1	45
C	2	35
D	3	20
E	4	0

كما هو واضح من الجدول أعلاه فإنه عند الخيار a نرى ان المجتمع وجه كل ما يملكه من عناصر إنتاجية لإنتاج خمسون ألف قطعة من الملابس وهو الحد الأقصى الذي يستطيع إنتاجه من هذه السلعة في ظل ما يتوفر لديه من عناصر الإنتاج، أما الإنتاج الزراعي عند هذا الخيار فهو صفر لأن جميع العناصر الإنتاجية لهذا المجتمع موجهة لإنتاج الملابس بما في ذلك العناصر الإنتاجية المتخصصة في الإنتاج الزراعي. وعلى العكس من ذلك تماما فعند الخيار e قرر المجتمع توجيه جميع عناصره الإنتاجية المتاحة نحو الإنتاج الزراعي تاركاً إنتاج الملابس بالكامل حيث يستطيع عند هذا الخيار إنتاج أربعة أطنان من المنتجات الزراعية وهو الحد الأقصى الدي يستطيع إنتاجه من هذه السلعة في ظل ما يتوفر لديه من عناصر إنتاجية ولكن بدون إنتاج أية قطعة ملابس لأن جميع العناصر الإنتاجية لهذا المجتمع في هذه الحالة موجهة نحو الإنتاج الزراعي بما في ذلك العناصر الإنتاجية المتخصصة في إنتاج الملابس.

أما ما عدا هذان الاختياران فنجد أن المجتمع ينتج مزيجاً من كلا السلعتين حسب الخيارات المتاحة له b أو c اوd ، فعند الخيار b يمكن إنتاج طن واحد من المنتجات الزراعية وخمس وأربعون ألف قطعة ملابس، وعند الخيار c يمكن إنتاج 2 طن من المنتجات الزراعية وخمس وثلاثون ألف قطعة ملابس، وعند الخيار d يمكن إنتاج 3 طن من المنتجات الزراعية وعشرون ألف قطعة ملابس.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال ترجمة الجدول أعلاه إلى رسم بياني يبين امكانيات الإنتاج المختلفة و المتاحة لهذا المجتمع الافتراضي كما هو مبين على الرسم البياني أدناه.

لقد مثلنا الإنتاج الزراعي على المحور الأفقي و مثلنا إنتاج الملابس على المحور الرأسي، و تم تمثيل كل خيار بنقطة على الرسم البياني، فالنقطة c مثلا، تعني إنتاج 2 طن من الإنتاج الزراعي و خمس و ثلاثون ألف قطعة ملابس كما مر بنا و هكذا تم تحديد بقية النقاط على الرسم البياني (**منحنى إمكانيات الإنتاج PPC**) . هذا المنحنى يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين و ذو ميل سالب أي أن العلاقة عكسية بين الإنتاج الزراعي و إنتاج الملابس.

أن هذه العلاقة العكسية بين إنتاج السلعتين يعكس مبدأ **تكلفة الفرصة البديلة**، بمعنى أن زيادة الإنتاج من السلع الزراعية سيكون على حساب تخفيض الإنتاج من الملابس لأن ثمن ما يتنازل عنه أو يضحي به المجتمع هو **تكلفة الفرصة البديلة**.

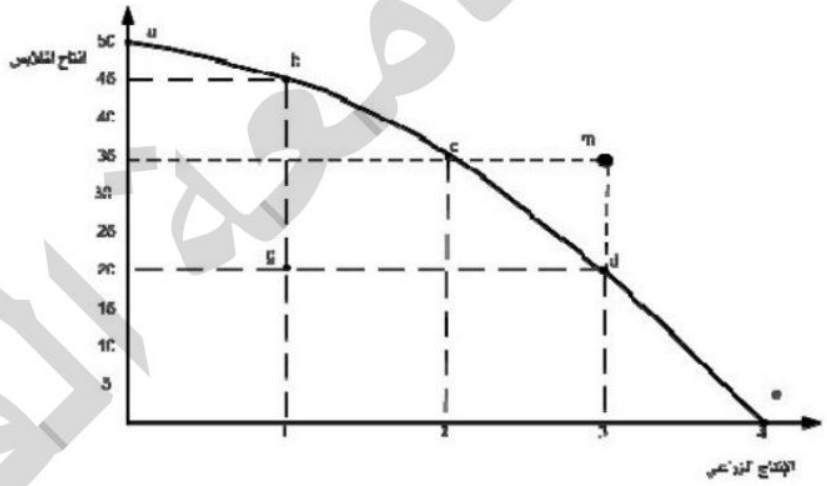

بالنظر إلى الرسم أعلاه نجد أن المجتمع يستطيع أن يتنقل بين الخيارات المختلفة المتاحة له على النقاط a، b، c، d، e فعند الانتقال من الخيار a إلى الخيار b فان المجتمع سوف يضحي بخمسة الاف قطعة من الملابس من أجل الحصول على طن واحد من الإنتاج الزراعي، في حين أنه عند الانتقال من الخيار bإلى الخيار c فإن المجتمع سوف يضحي بعشرة آلاف قطعة من الملابس من أجل الحصول على طن آخر إضافي من الإنتاج الزراعي.

ثالثاً: ما هو سبب تحدب منحنى امكانيات الإنتاج؟

إن انتقال عناصر الإنتاج المتخصصة في إنتاج سلعة معينة إلى إنتاج سلعة أخرى يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها وبالتالي زيادة التكاليف لأن كفاءتها الإنتاجية في إنتاج مختلف السلع ليست متساوية بسبب اختلاف المهارات المطلوبة في إنتاج كل سلعة، وهذا الذي يجعل المنحنى يتخذ شكلاً محدباً.

وأخيراً في الرسم السابق نجد أن النقطة g تقع داخل، يسار، **منحنى إمكانيات الإنتاج** وهذا يعني أن المجتمع عند هذه النقطة لديه موارد معطلة وهذا يتنافى مع مبدأ التوظيف الكامل، أيضاً النقطة m تقع خارج، يمين، **منحنى إمكانيات الإنتاج** وهذا يعني أن المجتمع لا يستطيع الوصول إلى هذه النقطة لأن ذلك يفوق إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

رابعاً: تمارين

تمرين 1:

ليكن لدينا البيانات التالية:

خيارات الانتاج المتاحة	إنتاج زراعي (ألف طن)	انتاج صناعي (ألف وحدة)
أ	0	35
ب	1	33
ج	2	25
د	3	15
ه	4	0

المطلوب:

أ ـ ارسم منحنى امكانات الإنتاج.

ب ـ وضح على الرسم ماذا يحدث إذا زادت الموارد الاقتصادية الموجهة للقطاع الزراعي وبقي الصناعي كما هو؟

ج ـ إذا حصل تقدم تقني في الإنتاج الصناعي ولم يرافقه تقدم في الإنتاج الزراعي ماذا سيحدث على الرسم؟

د ـ هل من الممكن إنتاج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي و40 وحدة من الإنتاج الصناعي ولماذا؟

ه ـ هل من الممكن انتاج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي و10 وحدات من الإنتاج الصناعي ولماذا؟

الحل:

أ ـ رسم منحنى امكانات الإنتاج.

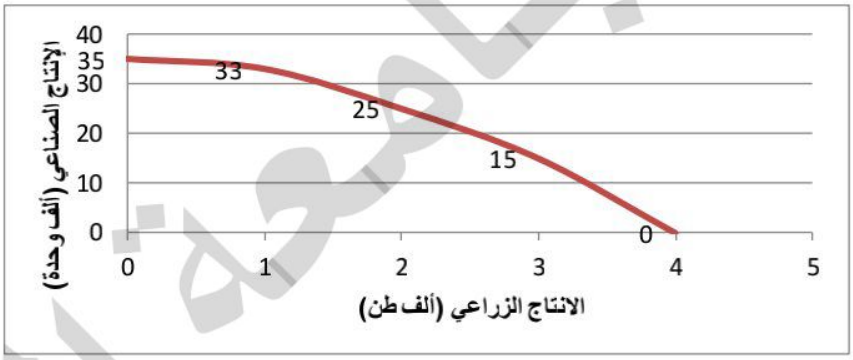

ب ـ وضح على الرسم ماذا يحدث إذا زادت الموارد الاقتصادية الموجهة للقطاع الزراعي وبقي الصناعي كما هو؟

إذا زادت الموارد الاقتصادية الموجهة للقطاع الزراعي وبقي الصناعي كما هو فإن إمكانات الإنتاج للقطاع الزراعي تزداد بينما تظل نفسها للقطاع الصناعي أي أن منحنى إمكانات الإنتاج ينتقل بشكل غير موازي باتجاه القطاع الزراعي ويبقى على مستواه عند القطاع الصناعي كما هو موضح بالرسم التالي:

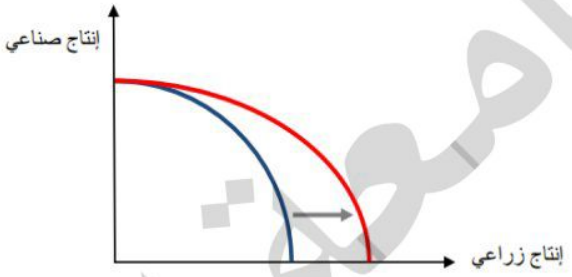

ج ـ إذا حصل تقدم تقني في الإنتاج الصناعي ولم يرافقه تقدم في الإنتاج الزراعي ماذا سيحدث على الرسم؟

إذا حصل تقدم تقني في الإنتاج الصناعي ولم يرافقه تقدم في الإنتاج الزراعي فإن منحنى إمكانات الإنتاج ينتقل بشكل غير موازي باتجاه القطاع الصناعي ويبقى على مستواه عند القطاع الزراعي كما هو موضح بالرسم التالي:

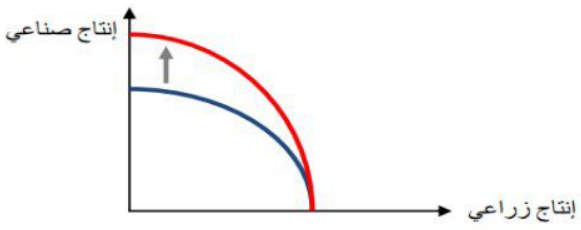

د- هل من الممكن إنتاج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي و40 وحدة من الإنتاج الصناعي ولماذا؟

لا، لا يمكن إنتاج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي و40 وحدة من الإنتاج الصناعي لأن ذلك خارج حدود إمكانات الإنتاج المتاحة للمجتمع وهي بالعودة للجدول (2 وحدة من الإنتاج الزراعي و25 وحدة من الإنتاج الصناعي) أي أن هذه التوليفة فوق منحنى إمكانات الإنتاج الذي يظهر أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع (للوصول لكمية الإنتاج هذه لا بد من زيادة الموارد الاقتصادية أو حدوث تقدم تقني).

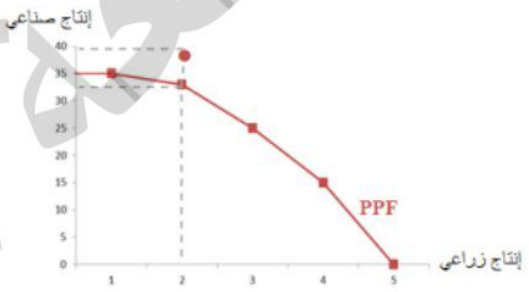

ه - هل من الممكن انتاج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي و10 وحدات من الإنتاج الصناعي ولماذا؟

نعم، يمكن إنتاج 2 وحدة من الإنتاج الزراعي و10 وحدات من الإنتاج الصناعي لأن ذلك في حدود إمكانات الإنتاج المتاحة للمجتمع وهي بالعودة للجدول (2 وحدة من الإنتاج الزراعي و25 وحدة من الإنتاج الصناعي) أي أنها أسفل منحنى إمكانات الإنتاج الذي يظهر أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع (إلا أن الموارد عند كمية الإنتاج هذه تكون معطلة أو غير مستخدمة الاستخدام الأمثل والإنتاج لا يتم بكفاءة لأننا ننتج أقل من أقصى إنتاج ممكن).

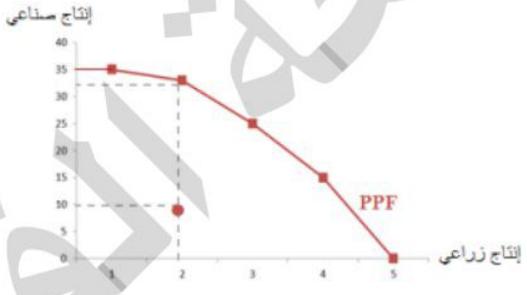

تمرين 2 :

يوضح الجدول التالي الإنتاج الكلي من الغذاء والملابس في مجتمع معين، وذلك بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد.

الغذاء x	10	9	8	6	4	0
الملابس y	0	2	4	7	9	12

المطلوب:

1. رسم منحنى إمكانية الإنتاج.
2. هل يمكن لهذا المجتمع أن ينتج (7 وحدات من الغذاء، و5 وحدات من الملابس)؟ ولماذا؟
3. هل يمكن إنتاج (6 وحدات من الغذاء و 8وحدات من الملابس)؟ ولماذا؟

الحل:

1. **رسم منحنى إمكانية الإنتاج:**

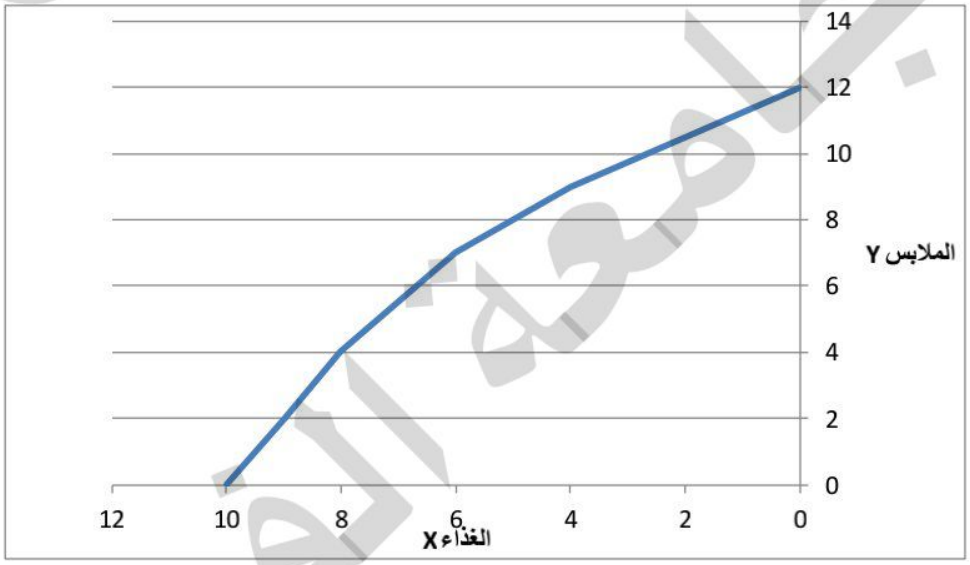

2. **دراسة إمكانية إنتاج المجتمع7 وحدات من الغذاء، و5 وحدات من الملابس.**

النقطة A تعني إنتاج المجتمع 7 وحدات من الغذاء و5 وحدات من الملابس. تقع هذه النقطة تحت المنحنى (انظر الشكل) وهذا يعني أن الإنتاج حسب هذه التوليفة ممكن ولكن المجتمع لم يستخدم جميع عناصر الإنتاج بكفاءة أو أن هناك بطالة أو الأمرين معاً.

3. دراسة إمكانية إنتاج المجتمع 6 وحدات من الغذاء، و8 وحدات من الملابس:

النقطة B تعني إنتاج المجتمع 6 وحدات من الغذاء و8 وحدات من الملابس .تقع هذه النقطة فوق المنحنى (انظر الشكل) وهذا يعني أن المجتمع لا يمكنه الإنتاج حسب هذه التوليفة وذلك لأن أقصى ما يمكن إنتاجه من الملابس هو 7 وحدات.

تمرين رقم 3:

يبين الجدول حالة مجتمع يمكنه إنتاج النحاس أو الحديد، حسب التوليفات التالية:

نحاس x	0	2	6	8	12	14	15
حديد y	22	20	16	14	8	4	0

المطلوب:

1. أرسم منحنى إمكانية الإنتاج.
2. افترض حدوث تقدم تقني كان من شأنه زيادة إنتاج الحديد بمقدار أربع وحدات إضافية لكل توليفة، ماذا يحدث لشكل المنحنى؟
3. لو كان التقدم التقني في صالح السلعتين بحيث زاد إنتاج الحديد والنحاس بمقدار وحدتين لكل توليفة كيف سيكون شكل المنحنى؟

الحل:

1. **رسم منحنى إمكانية الإنتاج:**

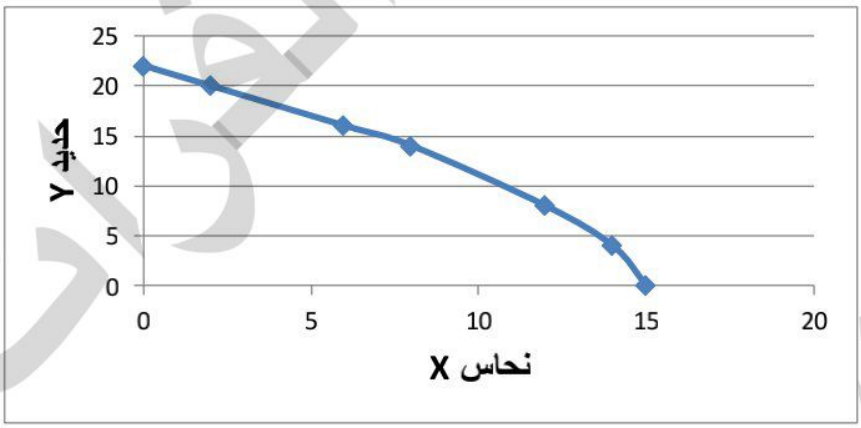

2. دراسة أثر التقدم التقني على السلعة y وانتقال منحنى إمكانية الإنتاج:

أدى التقدم التقني إلى زيادة إنتاج الحديد y ب 4 وحدات عند كل توليفة، وهذا يعني أن التقدم التقني جاء متحيزاً للسلعة y وانتقال المنحنى سيكون من جهة y نحو الأعلى ولا يتغير بالنسبة ل x.

3. دراسة أثر التقدم التقني على السلعتين x و y وانتقال منحنى إمكانية الإنتاج:

جاء التقدم التقني في صالح السلعتين بحيث زاد إنتاج الحديد والنحاس بمقدار وحدتين لكل توليفة، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج بشكل موازي ولن يكون على حساب سلعة ضد الأخرى (انظر الشكل).

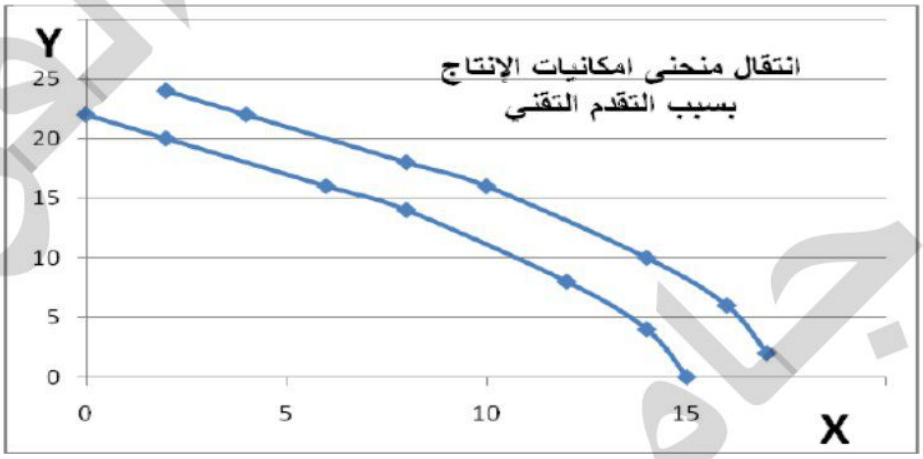

الفصل الثالث: الطلب والعرض والتوازن

أولاً: الطلب

ثانياً: العرض

ثالثاً: التوازن

جامعة الفرات

أولاً: الطلب:

الطلب Demand: هو مجموعة السلع والخدمات المختلفة التي يكون المشترون راغبون وقادرون على شرائها عند ثمن معين وفي مدة زمنية محددة. إذاً كل رغبة في الشراء غير مصحوبة بقدرة شرائية لا تعد طلباً بالمعنى الاقتصادي.

جدول الطلب Demand Schedule: هناك عوامل كثيرة تؤثر على الكميات التي يرغب ويستطيع الأفراد شراؤها من السلع والخدمات، فهناك السعر ودخول الأفراد وأذواقهم وعاداتهم الاستهلاكية وغيرها، وهذه العوامل تتغير ويمكن أن يكون تغيرها في اتجاه مختلف كأن يرتفع سعر سلعة ما بمقدار معين ويزداد الدخل بمقدار آخر أو العكس.

إن تعدد العوامل المؤثرة على الكمية المطلوبة يستدعي التركيز على عامل واحد وافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإذا عزلنا أثر العوامل الأخرى وراقبنا العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها نصل إلى ما يسمى (بقانون الطلب) الذي يمكن تعريفه (بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، إذا انخفض سعر سلعة أو خدمة ما زادت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح). أي أن العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

لكن ما سبب تلك العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة؟ إن ارتفاع سعر السلعة يحفز الأفراد على تخفيض استهلاكهم منها أو الاتجاه نحو سلعة بديلة لها، أما انخفاض سعر السلعة فيحفز الأفراد على زيادة استهلاكهم منها ويؤدي إلى جذب مشترين جدد لها لأنها أصبحت رخيصة.

ويمكن تمثيل رغبات الأفراد وقدرتهم على الشراء عند الأسعار المختلفة بجدول الطلب الآتي:

جدول الطلب الافتراضي

السعر (بالدولار)	5	4	3	2	1
الكمية (بالكيلو غرام)	10	17	26	38	53

الجدول الافتراضي أعلاه يمثل رغبات الأفراد وقدرتهم على شراء سلعة أو خدمة ما عند الأسعار المختلفة.

إذاً يمكن تعريف جدول الطلب بأنه عبارة عن قائمة رقمية توضح الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعة أو الخدمة عند الأسعار المختلفة.

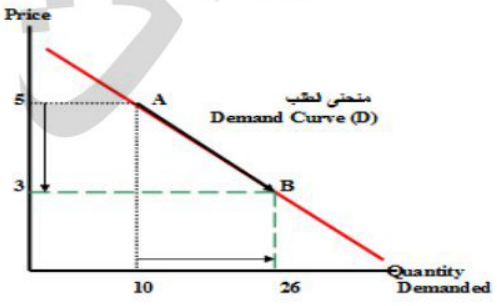

ويمكن نقل الأرقام الواردة في جدول الطلب الافتراضي إلى الشكل البياني المجاور، إذ يمثل المحور الأفقي الكمية المطلوبة بالكيلو غرام ويمثل المحور الرأسي سعر الكيلو غرام بالدولار، ومن ثم نصل إلى ما يسمى منحنى الطلب الافتراضي، والذي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين ويكون ميله سالباً، دلالة على العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

وبالتالي يمكن تعريف منحنى الطلب (Demand Curve) بأنه التمثيل البياني أو الهندسي لقانون الطلب والذي يظهر الكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التي يرغب ويستطيع الأفراد شراؤها عند الأسعار المختلفة في السوق، أثناء مدة زمنية محددة، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

العوامل المحددة للطلب (Determinants of Demand): تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة ما بعدد من العوامل هي:

1- **الأسعار (Prices)**: تمارس الأسعار تأثيرات مختلفة على الكميات المطلوبة من السلعة، بالإمكان توضيحها بالآتي:

أ- سعر السلعة نفسها: ففي الظروف العادية كلما ارتفع سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، ويكون التغير هنا على منحنى الطلب نفسه دون انتقال منحنى الطلب.

ب- أسعار السلع البديلة (Substitutes): وهي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، كالشاي والقهوة مثلاً. فارتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي (حيث يمكن إحلال الشاي محل القهوة في الاستهلاك)، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأعلى. أما انخفاض سعر القهوة سيعمل على انخفاض الطلب على الشاي، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأسفل، بمعنى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة (الشاي) وسعر السلعة البديلة لها (القهوة) هي علاقة طردية.

ت- أسعار السلع المكملة (Compliments): وهي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الأخرى، كالشاي والسكر، الكاميرا والفيلم وهكذا. ويؤدي ارتفاع سعر السكر مثلاً إلى انخفاض الطلب على الشاي، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأسفل. أما انخفاض سعر السكر فسيعمل على ارتفاع الطلب على الشاي، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأعلى، بمعنى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة (الشاي) وسعر السلعة المكملة لها (السكر) هي علاقة عكسية.

ث- التوقعات في الأسعار: إذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفادها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلعة وينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين. أما إذا توقع المستهلك انخفاض سعر السلعة في المستقبل، فإنه سوف يقلل طلبه على السلعة حالياً من أجل الحصول عليها في المستقبل بسعر أقل، وهذا سيعمل على انخفاض الطلب على السلعة وبالتالي انتقال منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

2- **الدخل:** تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة بالتغير الحاصل في مستوى دخل المستهلك، فإذا ارتفع الدخل زادت الكمية المطلوبة من السلعة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى والى اليمين والعكس صحيح، إذاً فالعلاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من السلعة.

3- **ذوق المستهلك:** إن تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة. فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن ويرغب في الحصول عليها) سيرتفع الطلب على السلعة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين. أما إذا لم يعد المستهلك راغباً في السلعة، أي تحول أذواق المستهلكين عن السلعة، سينخفض الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

مرونة الطلب:

تعرف المرونة بأنها مدى الاستجابة لشيء ما.

مرونة الطلب: هي عبارة عن التغير في الكمية المطلوبة نتيجة التغير النسبي في المتحول سواء كان الدخل أو السعر أو أسعار السلع الأخرى....

1. مرونة الطلب الدخلية Price Elasticity of Demand: مدى تأثر الكمية المطلوبة للتغير الحاصل في الدخل. وتكون إشارة معامل مرونة الطلب بدلالة الدخل موجبة دائماً بسبب العلاقة الطردية بين الطلب والدخل.
2. مرونة الطلب السعرية Income Elasticity of Demand: مدى تأثر الكمية المطلوبة للتغير الحاصل في السعر.
3. مرونة الطلب التقاطعية Cross Elasticity of Demand: مدى التغير في الكمية المطلوبة من السلعة X استجابة للتغير الحاصل في سعر السلعة Y.

إذاً تقاس المرونة بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة على التغير النسبي في المتحول.

تتراوح القيمة المطلقة لمعامل المرونة بين الصفر واللانهاية.

أنواع مرونات الطلب:

مرونة الطلب	القيمة المطلقة لمعامل المرونة	أمثلة
طلب عديم المرونة	$E = 0$	كالطلب على الدواء
طلب ضعيف المرونة	$0< E <1$	كالطلب على السلع الضرورية
طلب متكافئ المرونة	$E = 1$	كالطلب على اللباس
طلب مرن نسبياً	$\infty> E >1$	كالطلب على السلع الكمالية
طلب مطلق المرونة	$E = \infty$	كالطلب على سلعة ارتفع سعرها ولها بديل تام لم يرتفع سعره

تمارين

تمرين 1:

إليك دالة الطلب التالية: $Q_{dx} = 12 - 2P_x$

1. أوجد كل من جدول ومنحنى الطلب.
2. ما هي أقصى كمية يمكن أن يطلبها هذا الفرد من السلعة X؟

الحل:

1. لدينا دالة الطلب التالية: $Q_{dx} = 12 - 2P_x$

جدول الطلب هو عبارة عن قائمة رقمية توضح الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعة أو الخدمة عند الأسعار المختلفة.

من أجل إيجاد جدول الطلب نعطي قيم افتراضية للسعر فنجد بواسطة معادلة الطلب قيم الكميات المطلوبة.

P_x	0	1	2	3	4	5	6
Q_{dx}	12	10	8	6	4	2	0

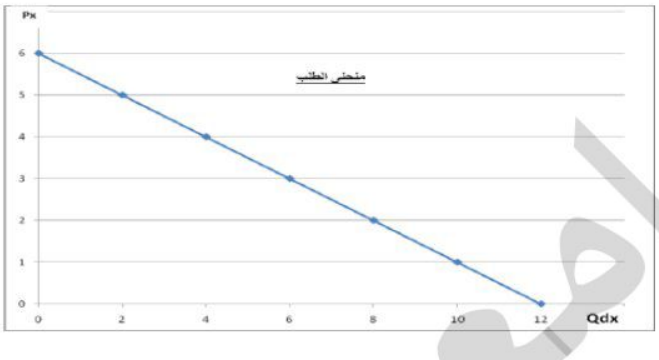

منحنى الطلب هو التمثيل البياني لجدول الطلب أي المنحنى الواصل بين النقاط المختلفة والتي تمثل الأسعار المختلفة للسلعة (المحور العمودي) والكميات المطلوبة عند كل سعر (المحور الأفقي) .

2. إيجاد أقصى كمية يمكن أن يطلبها الفرد من السلعة X :

يطلب المستهلك أقصى كمية من السلعة X عندما يكون سعرها يساوي الصفر. ومن خلال ملاحظة جدول الطلب يظهر أن أقصى كمية من السلعة X يمكن أن يطلبها المستهلك في هذه الحالة هي 12 وحدة وهي الكمية المقابلة للسعر 0.

تمرين 2:

لنفترض أنه في سوق ما، ثلاثة مستهلكين A، B ، C في مدة زمنية محدودة ودالة طلب كل واحد منهم على التوالي:

$$Q_A = -0{,}1P_x + 11$$

$$Q_B = -0{,}05P_x + 5$$

$$Q_C = -0{,}01P_x + 12$$

1. مثل منحنى الطلب السوقي.
2. إذا تغيرت المعطيات وأصبحت للمستهلك Aو B نفس دالة طلب المستهلك C. عرف دالة الطلب السوقي ومثلها بيانياً.

الحل:

1. الطلب السوقي هو مجموع الكميات المطلوبة من السلعة لإجمالي المستهلكين عند الأسعار المختلفة.

والجدول التالي يوضح الكميات التي يطلبها المستهلكين الثلاثة من السلعةX و الطلب السوقي على هذه السلعة:

50	40	30	20	10	0	P_x
6	7	8	9	10	11	Q_A
2.5	3	3.5	4	4.5	5	Q_B
11.5	11.6	11.7	11.8	11.9	12	Q_C
20	21.6	23.2	24.8	26.4	28	**الطلب السوقي** Q_{dx}

<u>طريقة أخرى للحل</u> :يمكن إيجاد دالة الطلب السوقي أولاً وبعدها حساب الطلب السوقي :

$$Q_{dx} = Q_A + Q_B + Q_C$$

$$Q_{dx} = (-0.1P_x + 11) + (-0.05P_x + 5) + (-0.01P_x + 12)$$

$$Q_{dx} = (-0.1 - 0.05 - 0.01)P_x + (11 + 5 + 12)$$

$$Q_{dx} = -0.16\ P_x + 28$$

وبإعطاء سعر X نفس القيم الافتراضية السابقة نحصل على الكميات المطلوبة الكلية في السوق:

50	40	30	20	10	0	P_x
20	21.6	23.2	24.8	26.4	28	الطلب السوقي Q_{dx}

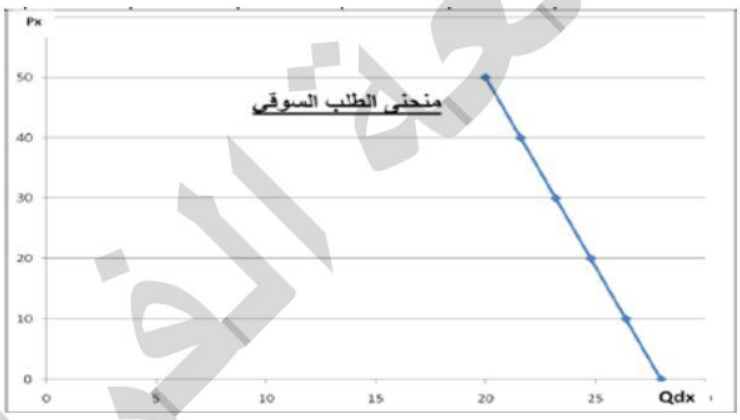

2. تحديد دالة الطلب السوقي وتمثيلها بيانياً إذا تغيرت المعطيات وأصبحت للمستهلك A وB نفس دالة طلب المستهلك C:

$$Q_A = Q_B = Q_C = -0.01P_x + 12$$

وهكذا يمكن إيجاد معادلة الطلب السوقي:

$$Q_{dx} = Q_A + Q_B + Q_C$$

$$Q_{dx} = 3Q_C$$

$$Q_{dx} = 3(-0.01P_x + 12)$$

$$Q_{dx} = -0.03P_x + 36$$

ومن خلال معادلة الطلب السوقي يمكن تكوين جدول الطلب السوقي:

P_x	0	100	200	300	400	500
الطلب السوقي Q_{dx}	36	33	30	27	24	21

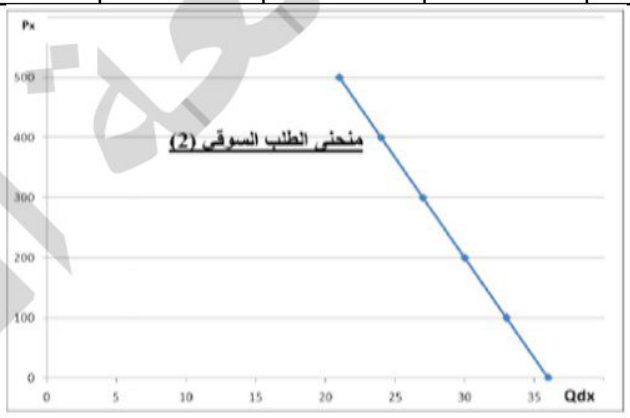

تمرين 3:

إذا كانت دالة الطلب هي:

$$Q_X = 175 - 5P_x$$

حيث تمثل Q الكمية ، و P السعر.

وإذا علمت أن السعر يأخذ القيم التالية: 0، 5، 10، 15، 20، 25، 30.

المطلوب:

1. أوجد جدول الطلب.
2. ارسم منحنى الطلب.

الحل:

1. ايجاد جدول الطلب:

نعوض القيم في دالة الطلب فنحصل على الجدول التالي:

P_x	0	5	10	15	20	25	30
Q_X	175	150	125	100	75	50	25

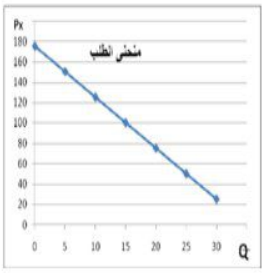

2. رسم منحنى الطلب:

عند رسم منحنى الطلب تمثل قيم السعر على المحور العمودي، وتمثل الكمية على المحور الأفقي:

تمرين 4:

إليك جدول الطلب على سلعة ما:

السعر	0	10	20	30	40	50
الكمية المطلوبة	64	56	48	40	32	24

المطلوب: إذا علمت أن دالة الطلب على هذه السلعة خطية، حدد عبارة هذه الدالة.

الحل:

تحديد عبارة دالة الطلب:

الشكل العام لدالة الطلب:

$$Q = a \times P + b$$

من الجدول يظهر أنه عندما يكون السعر معدوماً فإن الكمية المطلوبة تساوي 64 وحدة، وبالتعويض في المعادلة نجد:

$$64 = a \times 0 + b$$

وبالتالي: $b = 64$

من أجل إيجاد قيمة a نختار توليفة أخرى من الجدول فنحصل على:

$$40 = 30 \times a + 64$$

وبالتالي: $a = -0.8$ ومنه دالة الطلب هي:

$$Q = -0.8P + 64$$

تمارين لحساب المرونة وتفسيرها الاقتصادي:

تمرين 1: ليكن لديك المعطيات التالية:

الكمية المطلوبة من السلعة X	سعر السلعة X
100	8
80	10

أوجد مرونة طلب السلعة Xبالنسبة لسعرها، وفسرها اقتصادياً.

$$\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة} = \frac{80-100}{100} = -0.2$$

$$\text{التغير النسبي في السعر} = \frac{10-8}{8} = 0.25$$

وبالتالي المرونة:

$$E = \frac{-0.2}{0.25} = -0.8$$

أي أنه إذا تغير سعر السلعة X بنسبة 1% فإن الكمية المطلوبة منها ستتغير بنسبة 0.8% لكن في الاتجاه المعاكس. أي أن العلاقة عكسية بين الطلب والسعر.

والمدلول الاقتصادي للقيمة المطلقة لمعامل المرونة 0.8 أي أن الطلب ضعيف المرونة لأن القيمة المطلقة لمعامل المرونة أقل من الواحد.

تمرين2: ليكن لديك المعطيات التالية:

الكمية المطلوبة من السلعة X	سعر السلعة Y
80	10
100	9

أوجد مرونة طلب السلعة X بالنسبة لسعر السلعة Y، وفسرها اقتصادياً.

الحل:

$$\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة X} = \frac{100-80}{80} = 0.25$$

$$\text{التغير النسبي في سعر السلعة Y} = \frac{9-10}{10} = -0.1$$

وبالتالي المرونة:

$$E = \frac{0.25}{-0.1} = -2.5$$

المدلول الاقتصادي للإشارة السالبة لمعامل مرونة الطلب التقاطعية يعبر عن أن هناك علاقة تكامل بين السلعتين X و Y.

والمدلول الاقتصادي للقيمة المطلقة لمعامل المرونة 2.5 أي أن الطلب مرن نسبياً لأن القيمة المطلقة لمعامل المرونة أكبر من الواحد.

تمرين3: ليكن لديك المعطيات التالية:

الكمية المطلوبة من السلعة X	سعر السلعة Y
80	9
100	10

أوجد مرونة طلب السلعة Xبالنسبة لسعر السلعة Y، وفسرها اقتصادياً.

الحل:

$$\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة X} = \frac{100-80}{80} = 0.25$$

$$\text{التغير النسبي في سعر السلعة Y} = \frac{10-9}{9} = 0.1$$

وبالتالي المرونة:

$$E = \frac{0.25}{0.1} = 2.5$$

المدلول الاقتصادي للإشارة الموجبة لمعامل مرونة الطلب التقاطعية يعبر عن أن هناك علاقة إحلال وإبدال بين السلعتين X و Y .

والمدلول الاقتصادي للقيمة المطلقة لمعامل المرونة 2.5 أي أن الطلب مرن نسبياً لأن القيمة المطلقة لمعامل المرونة أكبر من الواحد.

تمرين4: ليكن لديك المعطيات التالية:

الكمية المطلوبة من السلعة	الدخل
80	50
100	75

أوجد مرونة طلب السلعة بالنسبة للدخل، وفسرها اقتصادياً.

الحل:

$$\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة} = \frac{100-80}{80} = 0.25$$

$$\text{التغير النسبي في الدخل} = \frac{75-50}{50} = 0.5$$

وبالتالي المرونة:

$$E = \frac{0.25}{0.5} = 0.5$$

المدلول الاقتصادي للإشارة الموجبة لمعامل مرونة الدخل يعبر عن أن هناك علاقة طردية بين التابع والمتحول أي هنا بين الطلب والدخل.

والمدلول الاقتصادي للقيمة المطلقة لمعامل المرونة 0.5 أي أن الطلب ضعيف المرونة لأن القيمة المطلقة لمعامل المرونة أقل من الواحد.

ثانياً: العرض

تعريف العرض (Supply): هو كمية السلع والخدمات التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدون لبيعها في السوق عند الأسعار المختلفة وضمن مدة زمنية محددة، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

قانون العرض: بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فان الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما تتناسب طردياً مع التغير الحاصل في سعرها، فكلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وكلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة.

جدول العرض: يمثل العلاقة بين أسعار السوق المختلفة والكميات المعروضة من السلعة التي يكون المنتجون أو البائعون راغبون في بيعها ضمن الأسعار المختلفة في السوق وأثناء مدة زمنية محددة.

منحنى العرض: هو التمثيل البياني لقانون العرض والذي يظهر الكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التي يرغب البائع في بيعها أثناء مدة زمنية محددة، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

يعكس الميل الموجب لمنحنى العرض العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها. إذ يؤدي ارتفاع سعر السلعة من 3 إلى 5 وحدات نقدية إلى ارتفاع الكمية المعروضة من 20 إلى 30 كغ. أي التحرك من النقطة A إلى النقطة B على منحنى العرض.

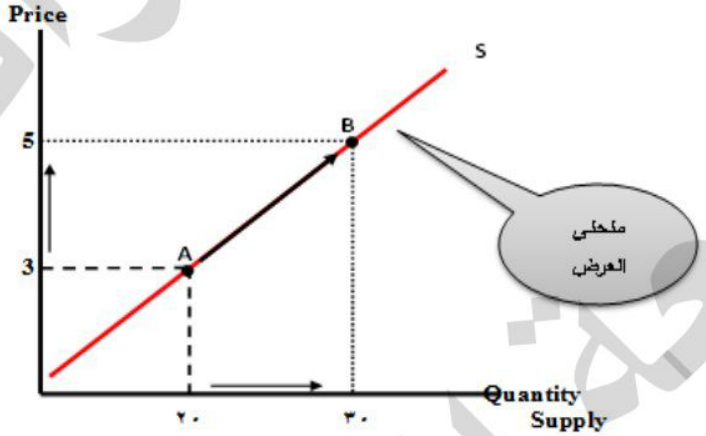

العوامل المحددة للعرض (Determinants of Supply)

تتأثر الكمية المعروضة من سلعة معينة بعدة عوامل منها الآتي:

1. **سعر السلعة نفسها:** كلما زاد سعر السلعة زادت الكمية المعروضة منها والعكس صحيح.
2. **أسعار السلع الأخرى:** إذ كلما ارتفع سعر السلع الأخرى قلت الكمية المعروضة من السلعة الأصلية، بسبب إمكانية توجه المنتجين نحو إنتاج السلع الأخرى التي ارتفع سعرها، ومن ثم يقل إنتاجهم من السلعة الأصلية، إذا العلاقة عكسية بين أسعار السلع الأخرى والكمية المعروضة من السلعة الأصلية.

3. **المستوى الفني (التكنولوجي) :** إذا حصل أي تحسن في المستوى الفني للعملية الإنتاجية نتيجة استخدام الآلات والمكائن الحديثة، فان ذلك يؤدي إلى تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج، وهذا يحفز المنتجين لزيادة الإنتاج ومن ثم يزداد العرض عند سعر معين لأن ذلك يؤدي إلى زيادة أرباحهم، وتنعكس هذه الزيادة في الكمية المعروضة على منحنى العرض بانتقاله نحو اليمين، اما إذا حدث العكس وتم استخدام تكنولوجيا أقل تطوراً فان ذلك يزيد من متوسط التكاليف ويخفض الأرباح مما يدعو المنتجين إلى تخفيض الكمية المعروضة عند سعر معين، وانخفاض العرض من السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو اليسار، إذاً العلاقة طردية بين التطور الفني التكنولوجي والكمية المعروضة من السلعة.
4. **أسعار عوامل الإنتاج :** عند انخفاض أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة معينة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، فان ذلك يعني انخفاض تكاليف إنتاج السلعة، وأن انخفاض تكاليف إنتاج السلعة عند سعر معين يعني زيادة الأرباح لدى المنتجين، وبالتالي من مصلحة المنتجين زيادة عرض هده السلعة، فزيادة العرض يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين، أما إذا ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة معينة، فان ذلك يعني زيادة في التكاليف عند سعر معين، معنى ذلك انخفاض أرباح المنتجين ومن ثم يقلل المنتجين من عرض السلعة، وانخفاض عرض السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو اليسار، إذاً العلاقة عكسية بين الكمية المعروضة وأسعار عوامل الإنتاج.
5. **الإعانات والضرائب:** إذا أرادت الحكومة زيادة إنتاج سلعة معينة وعرضها في السوق، فإنها تلجأ إلى تقديم الإعانات والمساعدات للمنتجين لتحفيزهم على زيادة إنتاجهم لهذه السلعة، وهذا يعني تقليل حجم التكاليف بالنسبة للمنتجين، وبالتالي زيادة في حجم أرباحهم، وينعكس ذلك على منحنى العرض بزيادته وانتقاله نحو اليمين، أي العلاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة والإعانات. أما الضرائب فتأثيرها يكون عكسياً، لأنها تزيد من حجم تكاليف السلعة المنتجة وتقلل من أرباحها، مما يؤدي إلى تخفيض إنتاج وعرض السلعة في السوق من قبل المنتجين وهذا يعني انتقال منحنى العرض إلى اليسار.
6. **توقعات المنتجين المستقبلية للأسعار:** إذا توقع المنتجون بأن سعر السلعة التي ينتجونها ويعرضونها في السوق سوف يزداد في المستقبل، فإنهم يقللوا من عرضها في الوقت الحالي (يقل عرض السلعة) انتظاراً لارتفاع السعر في المستقبل ومن ثم ينتقل منحنى العرض نحو اليسار والعكس صحيح في حالة اعتقاد المنتجين بانخفاض أسعار السلع في المستقبل فإنهم يزيدون الكميات المنتجة أو المعروضة الآن كي يتجنبوا الخسائر في المستقبل، وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، إذاً العلاقة عكسية بين الكمية المعروضة من السلعة وتوقعات المنتجين لها.

الفرق بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة:

التغير في العرض :وهو ناتج عن التغير في العوامل الأخرى غير سعر السلعة نفسها، ويتمثل بيانياً في انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين (أسفل) من Sإلى S1 في حالة زيادة العرض، وإلى اليسار (أعلى) من S إلى S2 في حالة نقص العرض، كما يتضح من الشكل البياني التالي:

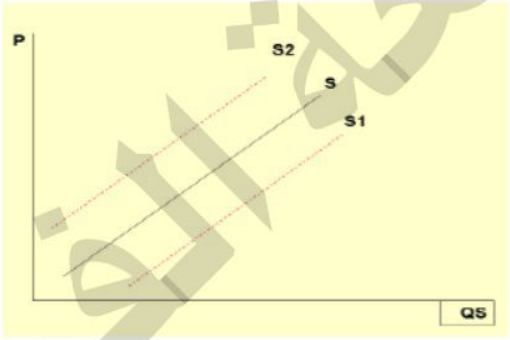

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن المنحنى S يمثل منحنى العرض الأصلي قبل حدوث التغيير، بينما المنحنىS1 فهو يمثل منحنى العرض بعد زيادة العرض من السلعة نتيجة للتغير في محددات العرض، أما المنحنى S2 فيمثل منحنى العرض بعد نقص العرض من السلعة.

التغير في الكمية المعروضة :وهو ناتج عن التغير في سعر السلعة نفسها مع ثبات العوامل الأخرى، ويتمثل بيانياً بالانتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض، كما يتضح من الشكل البياني التالي:

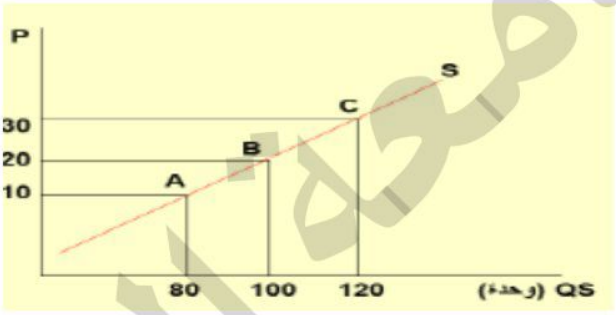

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن الانتقال من النقطة A إلى النقطة B على نفس منحنى العرض يعني أن زيادة سعر السلعة من 10 إلى 20 وحدة نقدية أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من 80 إلى 100وحدة، بينما نلاحظ أن ارتفاع سعر السلعة من 20 إلى 30 وحدة نقدية أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من 100 إلى 120 وحدة حيث تم الانتقال من النقطة B إلى النقطة C على نفس منحنى العرض.

دالة العرض السعرية :وهي تمثل العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعر السلعة) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض من السلعة).

تأخذ دالة العرض السعرية الشكل التالي: $Q_S = aP + b$

مرونة العرض: Supply Elasticity

هي درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغيرات التي تحدث في سعر السلعة، إذا كان التغير في سعر السلعة

بنسبة معينة يؤدي إلى تغير درجة كبيرة ونسبة أكبر في الكمية المعروضة فإن العرض على السلعة يكون عرض مرن أي يستجيب بدرجة كبيرة للتغيرات التي تحدث في السعر أما إذا كانت التغيرات في السعر تؤدي إلى تغيرات العرض بدرجة قليلة وبنسبة أقل فإن العرض على السلعة يكون عرض غير مرن. أما إذا أدت التغيرات في السعر إلى تغيرات في الكمية المعروضة بنفس النسبة فإن العرض على السلعة يكون متكافئ المرونة.

أنواع مرونات العرض:

مرونة العرض	القيمة المطلقة لمعامل المرونة
عرض عديم المرونة	$E_s = 0$
عرض ضعيف المرونة	$0<E_s<1$
عرض متكافئ المرونة	$E_s = 1$
عرض مرن نسبياً	$\infty>E_s>1$
عرض مطلق المرونة	$E_s = \infty$

هناك مجموعة من العوامل ممكن أن تؤثر في مرونة العرض: كالمدة الزمنية وقابلية السلعة للتخزين والتوقعات المستقبلية للأسعار وطبيعة العملية الإنتاجية....

تمرين:

يمثل الجدول التالي الكمية التي يعرضها أحد مراكز التسويق من السلعتين X وY عند مستويات مختلفة للأسعار:

p	0	5	10	15	20	25
(x)Q_S	-100	0	100	200	300	400
(y)Q_S	50	100	150	200	250	300

المطلوب :أوجد دالة العرض الخاصة بكل من X و Y.

الحل:

تأخذ دالة العرض الشكل التالي:

$$Q_S = aP + b$$

دالة عرض السلعة X :

$$Q_{SX} = a_1 P + b_1$$

نبحث عن قيمة a_1 وقيمة b_1 من جدول عرض السلعة X:

$$-100 = a_1(0) + b_1$$

وبالتالي:

$$b_1 = -100$$

نعوض قيمة b_1 في ثنائية أخرى من جدول عرض السلعة X فنحصل على قيمة a_1:

$$100 = a_1(10) - 100$$

وبالتالي:

$$a_1 = 20$$

وبالنتيجة فإن دالة عرض السلعة X تأخذ الشكل التالي:

$$Q_{SX} = 20P - 100$$

دالة عرض السلعة Y :

$$Q_{SY} = a_2 P + b_2$$

نبحث عن قيمة a_2 وقيمة b_2 من جدول عرض السلعة Y:

$$50 = a_2(0) + b_2$$

وبالتالي:

$$b_2 = 50$$

نعوض قيمة b_2 في ثنائية أخرى من جدول عرض السلعة Y فنحصل على قيمة a_2:

$$150 = a_2(10) + 50$$

وبالتالي:

$$a_2 = 10$$

وبالنتيجة فإن دالة عرض السلعة Y تأخذ الشكل التالي:

$$Q_{SY} = 10P + 50$$

ثالثاً: التوازن

تعريف وضع التوازن :هو حالة ينتفي عندها وجود فائض أو عجز في السوق، أي الكمية المعروضة تتساوى مع الكمية المطلوبة، وعنده لا يوجد فائض في الطلب ولا فائض في العرض.

والمؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على التوازن هي:

1. تدخل الحكومة في السوق وتحديد سعر آخر غير سعر التوازن.
2. التغير في كلٍ من محددات الطلب ومحددات العرض.

يمكننا توضيح توازن السوق من خلال الشكل البياني التالي:

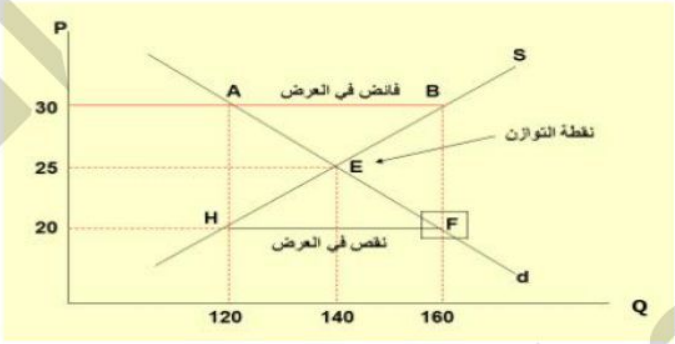

حيث يلاحظ من خلال هذا الشكل ما يلي:

- نقطة التوازن هي النقطة E
- سعر التوازن: 25 وحدة نقدية.
- كمية التوازن: 140 وحدة.
- شرط التوازن هو $Qd = Q_s$

يلاحظ من الشكل السابق أن أي سعر أعلى من سعر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في العرض (نقص في الطلب) ، فمثلاً عند السعر 30 يكون هناك فائض في العرض يمكن قياسه بالمسافة الأفقية AB حيث تكون الكمية المعروضة 160 وحدة والكمية المطلوبة 120 وحدة ويكون مقدار فائض العرض = 160 – 120 = 40 وحدة وهذا يؤدي مرة أخرى للعودة إلى سعر التوازن.

وكذلك فإن أي سعر أقل من سعر التوازن يؤدي إلى حدوث نقص في العرض (فائض في الطلب) ، فمثلاً عند السعر 20 يكون هناك نقص في العرض يمكن قياسه بالمسافة الأفقيةHF ، حيث تكون الكمية المعروضة 120 وحدة والكمية المطلوبة 160 وحدة، ويكون مقدار النقص في العرض = 120 – 160 = –40 وحدة وهذا يؤدي مرة أخرى لارتفاع السعر والعودة إلى سعر التوازن.

إذاً نقطة التوازن :هي نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، أي لا بد من توافر شرط تساوي العرض والطلب عند سعر معين. وبالتالي يتحدد عند نقطة التوازن كمية التوازن وسعر التوازن.

تمرين 1:

إذا توافرت لك البيانات المذكورة بالجدول التالي:

P (وحدة نقدية)	9	8	7	6	5	4	3
Q_d (طن)	30	35	41	45	49	53	57
Q_s (طن)	62	60	57	53	49	45	41

المطلوب:

1. حدد سعر وكمية التوازن في سوق هذه السلعة.
2. إذا زاد الطلب على السلعة بمقدار 8 طن عند جميع المستويات السعرية، فما هو أثر ذلك على وضع التوازن؟

الحل:

1. تحديد سعر وكمية التوازن في سوق السلعة:

شرط توازن السوق: $Q_d = Q_s$

من الجدول يظهر أن:

وحدة $Q=49$ و وحدة نقدية $P=5$

2. أثر زيادة الطلب على السلعة بمقدار 8 طن عند جميع المستويات السعرية على وضع التوازن:

في حالة زيادة الطلب على السلعة بمقدار 8 طن عند جميع المستويات السعرية وبقاء العرض ثابت يصبح كلاً من جدول الطلب والعرض كما يلي:

P	9	8	7	6	5	4	3
Q_d (طن)	38	43	49	53	57	61	65
Q_s (طن)	62	60	57	53	49	45	41

وهكذا يمكن تحديد توازن السوق الجديد كما يلي:

شرط توازن السوق: $Q_d = Q_s$

من الجدول يظهر أن:

وحدة $Q=53$ ، وحدة نقدية $P=6$

نلاحظ أن زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابت أدى إلى تغير توازن السوق، بحيث ارتفع كل من سعر التوازن وكمية التوازن.

تمرين 2:

لديك دالتي الطلب والعرض الخاصة بسلعتين موجودتين بسوق ما:

$$Q_{dx} = 10 - 2P_x + P_y$$

$$Q_{sx} = -2 + 3P_x$$

$$Q_{dy} = 15 + P_x - P_y$$

$$Q_{sy} = -1 + 2P_y$$

المطلوب:

1. أوجد الكميات والأسعار عند التوازن.
2. حدد طبيعة العلاقة بين X و Y.

الحل:

1. إيجاد الكميات والأسعار عند التوازن:

بالنسبة للسلعة X: توازن السوق يكون عند: $Q_{dx}=Q_{sx}$

$$10 - 2P_x + P_y = -2 + 3P_x$$

$$P_x = 2{,}4 + 0{,}2P_y$$

بالنسبة للسلعة Y:

توازن السوق يكون عند: $Q_{dy}=Q_{sy}$

$$15 + P_x - P_y = -1 + 2P_y$$

$$P_y = (16 + P_X)/3$$

بتعويض هذه المعادلة في معادلة P_x نحصل على:

$P_x = 3{,}714$ وحدة نقدية

و

$P_y = 6{,}57$ وحدة نقدية

أما كميات التوازن نحصل عليها كما يلي:

بالنسبة للسلعة X:

$$Q_x = 10 - 2(3{،}714) + 6{،}57 = 9{،}142 \text{ وحدة}$$

أو:

$$Q_x = -2 + 3(3{،}714) = 9{،}142 \text{ وحدة}$$

بالنسبة للسلعة Y:

$$Q_y = 15 + 3{،}714 - 6{،}57 = 12{،}14 \text{ وحدة}$$

أو

$$Q_y = -1 + 2(6{،}57) = 12{،}14 \text{ وحدة}$$

2. تحديد طبيعة العلاقة بين X و Y:
3.

$$Q_{dx} = 10 - 2P_x + P_y$$

$$Q_{dy} = 15 + P_x - P_y$$

من خلال ملاحظة دالة الطلب على السلعة X نلاحظ أنه في حالة ارتفاع سعر السلعة Y تزيد الكمية المطلوبة من السلعة X، ومثل هذه العلاقة تربط السلع البديلة.

من خلال ملاحظة دالة الطلب على السلعة Y نلاحظ أنه في حالة ارتفاع سعر السلعة X تزيد الكمية المطلوبة من السلعة Y، وهذا يؤكد أيضاً أن العلاقة بين السلعتين هي علاقة تبادلية.

تمرين 3: إليك جدول يمثل عرض سلعة التمور في إحدى الدول العربية يومياً:

السعر (وحدة نقدية)	Q_s (كغ يومياً)	Q_d (كغ يومياً)
14	4000	7000
16	5000	6500
18	6000	6000
20	7000	5500
22	8000	5000
24	9000	4500

المطلوب:

1. حدد كل من كمية وسعر توازن هذا السوق.
2. على افتراض أن الدولة قررت منح إعانة للمنتجين على كل كيلوغرام مباع وأن هذه الإعانة أدت إلى زيادة العرض بمقدار 1500 كغ يومياً .ما الذي يحدث لسعر التوازن بعد منح هذه الإعانة؟
3. ما هو مقدار هذه الإعانة؟
4. ارسم كلاً من منحنى العرض والطلب مبيناً تأثير الإعانة على العرض والتوازن ومقدار الإعانة.

الحل:

1. تحديد كمية وسعر توازن هذا السوق:

شرط توازن السوق: $Q_d = Q_s$

من الجدول يظهر أن:

وحدة Q=6000 ، وحدة نقدية P=18

2. حساب سعر التوازن بعد منح الإعانة:

إيجاد معادلة الطلب:

الشكل العام لدالة الطلب هو: $Q_d = aP + b$

نأخذ توليفتين من الجدول ونشكل جملة معادلتين بمجهولين ونقوم بحل هذه الجملة:

$$7000 = 14a + b$$

$$6500 = 16a + b$$

$$7000 - 6500 = (14 - 16)a + b$$

وبالتالي : $a = -250$

و $b = 10500$

ومنه: معادلة الطلب: $Q_d = -250P + 10500$

<u>إيجاد معادلة العرض:</u>

الشكل العام لدالة العرض هو: $Q_s = cP + d$

نأخذ توليفتين من الجدول ونشكل جملة معادلتين بمجهولين ونقوم بحل هذه الجملة:

$$4000 = 14c + d$$

$$5000 = 16c + d$$

$$4000 - 5000 = (14 - 16)c + d$$

وبالتالي : $c = 500$

و $d = -3000$

ومنه: معادلة العرض: $Q_s = 500P - 3000$

أدى منح الإعانة إلى زيادة في العرض وزيادة العرض بدورها تؤدي إلى خفض السعر التوازني.

<u>حساب السعر التوازني الجديد:</u>

بعد منح الإعانة زاد العرض بمقدار 1500 وحدة وأصبح لدينا عرض جديد Q_{s1} حيث:

$$Q_{s1} = Q_s + 1500$$

$$Q_{s1} = 500P - 3000 + 1500$$

$$Q_{s1} = 500P - 1500$$

وهكذا يصبح النموذج الجديد للسوق:

$$Q_d = -250P + 10500$$

$$Q_{s1} = 500P - 1500$$

$$Q_{s1} = Q_d$$

$$-250P + 10500 = 500P - 1500$$

وبالتالي: وحدة $Q_1=6500$ ، وحدة نقدية $P_1=16$

عند منح الإعانة يصبح لدينا عند السعر 18 وحدة نقدية:

وحدة $Q_s=7500$ و وحدة $Q_d=6000$

3. مقدار هذه الإعانة T:

$$P = P_1 + T$$

$$T = P - P_1$$

$$T = 18 - 16 = 2 \text{ وحدةنقدية}$$

إذاً مقدار الإعانة هو 2 وحدة نقدية عن كل 1كغ مباع.

4. رسم منحنى العرض ومنحنى الطلب وتبيين تأثير الإعانة على العرض والتوازن ومقدار الإعانة:

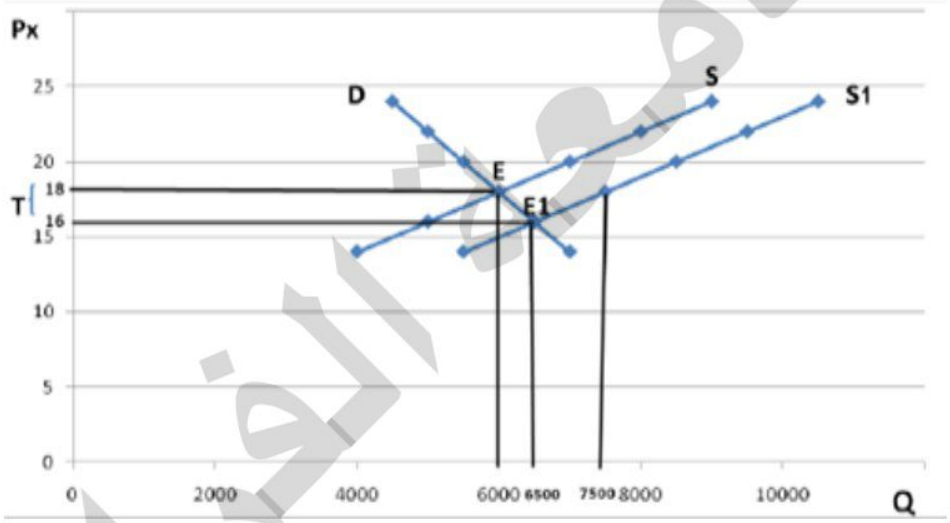

تمرين 4:

يمثل الجدول التالي الكميات المطلوبة والمعروضة من سلعة ما عند أسعار مختلفة.

P	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Q_d	8	7	6	5	4	3	2	1	0
Q_s	0	1	2	3	4	5	6	7	8

المطلوب:

1. حدد كلاً من كمية وسعر التوازن.
2. في أي وضع سيكون السوق لو افترضنا الحالتين التاليتين:
   - 5 وحدات نقدية كحد أقصى لسعر السلعة.
   - 7 وحدات نقدية كحد أقصى لسعر السلعة.
3. ما الذي يحدث لسعر وكمية التوازن في الحالتين التاليتين:
   - ارتفاع العرض مع ثبات الطلب في هذا السوق.
   - ارتفاع الطلب مع ثبات العرض في هذا السوق.
4. ما الذي يحدث في حال انخفاض سعر السلعة في هذا السوق وثبات باقي العوامل الأخرى؟

الحل:

1. **تحديد كمية وسعر التوازن:**

يحدث التوازن عند :

$$Q_s = Q_d$$

من ملاحظة الجدول يظهر أن:

$Q_s = Q_d = 4$ وهي كمية التوازن. أما سعر التوازن المقابل لهذه الكمية التوازنية فهو P=6 وحدات نقدية.

2. تحديد وضع السوق:

الحالة الأولى: 5 وحدات نقدية كحد أقصى لسعر السلعة.

في هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة (5 وحدات) أكبر من الكمية المعروضة (3 وحدات)، وهذا يعني أن السوق سيكون في حالة عجز.

الحالة الثانية: 7 وحدات نقدية كحد أقصى لسعر السلعة.

في هذه الحالة تكون الكمية المعروضة (5 وحدات) أكبر من الكمية المطلوبة (3 وحدات)، وهذا يعني أن السوق سيكون في حالة فائض.

3. بيان ما يحدث لسعر وكمية التوازن:

في الحالة الأولى :ارتفاع العرض مع ثبات الطلب في هذا السوق.

في حالة ارتفاع العرض مع بقاء الطلب ثابت، فإن سعر التوازن سينخفض وكمية التوازن سترتفع.

في الحالة الثانية :ارتفاع الطلب مع ثبات العرض في هذا السوق.

في حالة ارتفاع الطلب مع ثبات العرض كل من سعر التوازن وكمية التوازن سيرتفعان.

4. بيان ما يحدث في حال انخفاض سعر السلعة في هذا السوق وثبات باقي العوامل الأخرى:

في حال انخفاض سعر السلعة في هذا السوق وثبات العوامل الأخرى تزيد الكمية المطلوبة وتنخفض الكمية المعروضة.

تمرين 5:

يمثل الجدول التالي توازن إحدى الأسواق:

النقطة	أ	ب	ج	د	ه	و	ز
السعر	0	5	10	15	20	25	30
الكمية المطلوبة (طن)	90	75	60	45	30	15	0
الكمية المعروضة (طن)	0	15	30	45	60	75	90

المطلوب: ارسم توازن السوق حسب البيانات المعطاة وحدد على الرسم البياني كل من نقطة التوازن وسعر وكمية التوازن.

الحل:

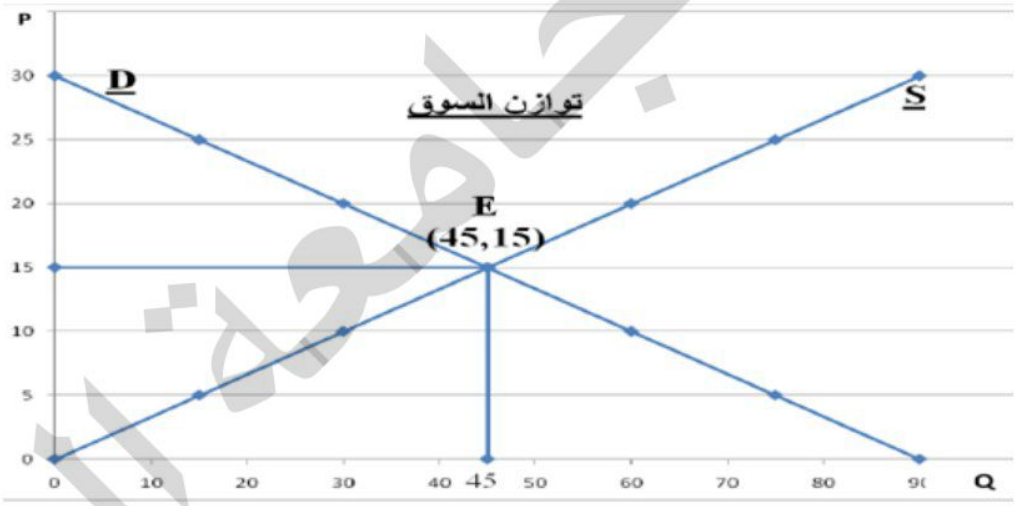
P
30
25
20
15
10
5
0
D
توازن السوق
S
E
(45,15)
0
10
20
30
40
45
50
60
70
80
Q

الفصل الرابع: نظرية سلوك المستهلك

أولاً: الاستهلاك

ثانياً: المنفعة الحدية والمنفعة الكلية

ثالثاً: منحنيات السواء

رابعاً: تمارين

جامعة الفرات

أولاً: الاستهلاك:

هو كل ما يستهلكه المجتمع من دخله، وهو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، وينقسم إلى نوعين هما:

أ- الاستهلاك الوسيط: أي يُستخدم الإنتاج بشكله الذي أُنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه (بمستلزمات أو مدخلات الإنتاج) أو (السلع الوسيطة).

ب- الاستهلاك النهائي: أي يُستخدم الإنتاج في إشباع حاجة إنسانية بصورة مباشرة ولمرة واحدة.

وضع توازن المستهلك:

هو الوضع الأمثل الذي يحقق عنده المستهلك الرشيد أعلى درجة إشباع ممكنة من استهلاكه لمختلف السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله.

تحليل سلوك المستهلك:

يمكن أن يتم تحليل سلوك المستهلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

النظرية التقليدية: (نظرية المنفعة الحدية Utility Method) : يقصد بها فكرة الإشباع (المنفعة) القابل للقياس الكمي في تحليل سلوك المستهلك.

النظرية الحديثة: (نظرية المنفعة الترتيبية باستخدام طريقة منحنيات السواء Indifference Curves Method): ويقصد بها استخدام فكرة الإشباع الغير قابل للقياس الكمي في تحليل سلوك المستهلك.

ثانياً: المنفعة الحدية والمنفعة الكلية:

المنفعة الكلية Total Utility: هي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك نظير استهلاكه لكمية محددة من سلعة ما وضمن مدة زمنية محددة. والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص، إلى أن تصل إلى أقصى حد لها ومن ثم تبدأ بالتناقص.

أما المنفعة الحدية Marginal Utility: فتعرف بأنها الإشباع الإضافي الذي يحصل عليه المستهلك عند زيادة استهلاكه بوحدة واحدة، أوهي مقدار المنفعة التي تضيفها الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة. تتناقص المنفعة الحدية باستمرار وتبلغ صفراً عندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى قيمة لها، ثم تصبح سالبة عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص، وهو ما يسمى قانون

المنفعة الحدية المتناقصة والذي يُعرف بأنه (تناقص مقدار الإشباع الحدي الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه لوحدات إضافية من السلعة).

- تعطى المنفعة الحدية بالقانون التالي: $MU = \frac{\Delta U}{\Delta Q}$

حيث: ΔU: التغير في المنفعة الكلية

ΔQ: التغير في الكمية المستهلكة من السلعة

- المنفعة الكلية هي مجموع المنافع الحدية.

فروض نظرية المنفعة الحدية:

1- السلوك الرشيد للمستهلك، بمعنى أن المستهلك يتصف بالعقلانية ويتصرف بالطريقة التي تمكنه من إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته بحدود دخله المحدود والأسعار السائدة في السوق.

2- قابلية المنفعة للقياس، بمعنى أن المستهلك يستطيع قياس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلعة وبشكل عددي.

3- استقلالية المنفعة، بمعنى أن منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى.

ثالثاً: منحنيات السواء:

منحنى السواء Indifference curve: هو المحل الهندسي للنقاط أو التركيبات التي تحقق كل منها المستوى ذاته من المنفعة الكلية أو المستوى نفسه من الإشباع (عند مستوى محدد من الدخل).

سمي بهذا الإسم لأن تفضيل المستهلك يكون نفسه بين أي من المجموعات السلعية الواقعة على المنحنى.

يقاس ميل منحنى السواء بما يسمى بمعدل الإحلال الحدي بين السلعتين Marginal Rate of Substitution ويرمز له MRS: وهو المعدل الذي يتم بموجبه إبدال إحدى السلعتين مكان الأخرى شريطة الحفاظ على المستوى نفسه من الإشباع أو المنفعة (وهو معدل متناقص).

خصائص منحنيات السواء:

1. منحنى السواء ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، أي له ميل سالب. وذلك للدلالة على أن العلاقة عكسية بين ما يستهلكه المستهلك من سلعة ما وما يستهلكه من السلعة الأخرى، أي أنه إذا كان التغير في إحدى السلعتين موجب فإن التغير في السلعة الأخرى لا بد أن يكون سالب.

2. منحنى السواء محدب باتجاه نقطة الأصل: وذلك بسبب (معدل الإحلال الحدي المتناقص) والذي يعرف (بأنه الكمية من السلعة الثانية التي يكون المستهلك مستعداً للتضحية بها في سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأولى)، بشرط أن يحافظ على نفس المستوى من الإشباع.

3. منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع: لأن كل منحنى سواء يمثل مجموعات من السلع المختلفة والتي تعطي للمستهلك نفس القدر من المنفعة (الإشباع)، وبالتالي كل النقاط الموجودة على نفس المنحنى متساوية فيما بينها في الإشباع.

خط الميزانية (خط السعر) أو مستقيم الميزانية:

هو خط يبين قدرة المستهلك على الشراء. للحصول عليه نفترض مثلاً أن المستهلك أنفق كامل دخله لشراء السلعة X فإنه سيقع على النقطة A ، أما إذا أنفق كامل دخله لشراء السلعة Y فإنه يقع على النقطة B.

الخط الواصل بين النقطتين A و B يمثل خط الميزانية أو مستقيم الميزانية. (كما سنرى في المثال التوضيحي).

معادلة قيد الميزانية:

بافتراض أن:

- الدخل النقدي للمستهلك R.
- يوجد سلعتين فقط يرغب المستهلك بشرائهما هما Xو Y.
- يرمز لسعر السلعة P.
- وبافتراض أن المستهلك ينفق كامل دخله لشراء السلعتين Xو Y

فإن معادلة قيد الميزانية تعطى بالشكل:

$$R = P_X . X + P_Y . Y$$

مثال توضيحي:

لتكن لديك المعطيات التالية:

$P_y=10$ ، $P_X=5$ ، $R=100$

ارسم خط الميزانية.

الحل:

معادلة قيد الميزانية تعطى بالشكل التالي: $R = P_X . X + P_Y . Y$

نعوض المعطيات التي لدينا، فنحصل على:

$$100 = 5. X + 10. Y$$

$$-5. X + 100 = 10. Y$$

$$-0.5\, X + 10 = Y$$

$$Y = 10 - 0.5X$$

نعوض قيمة X=0 (لنحصل على قيمة Y) بافتراض أن المستهلك قام بإنفاق كامل دخله للحصول على السلعة Y:

$$Y = 10 - 0.5X$$

$$Y = 10 - 0.5(0)$$

$$Y = 10$$

نعوض قيمة Y=0 (لنحصل على قيمة X) بافتراض أن المستهلك قام بإنفاق كامل دخله للحصول على السلعة X:

$$Y = 10 - 0.5X$$

$$0 = 10 - 0.5X$$

$$X = 20$$

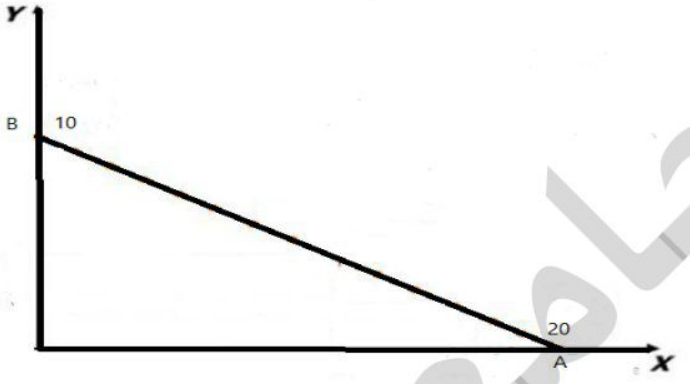

وبالتالي نحصل على مستقيم الميزانية الموضح بالشكل التالي:

التوازن وفق النظرية الحديثة لسلوك المستهلك :

يكون المستهلك في حالة توازن وفق النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (نظرية منحنيات السواء) عندما يكون خط السعر (خط الميزانية) مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن بلوغه بهذه الميزانية.

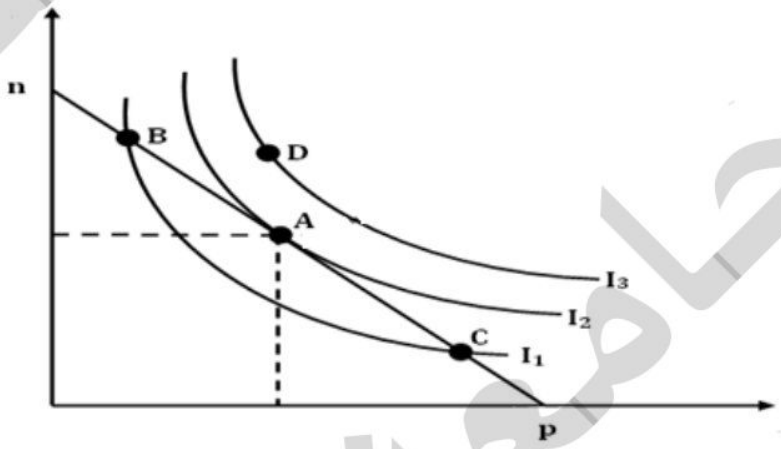

من الشكل السابق يتضح أن النقطة A هي نقطة توازن المستهلك كونها تمثل أقصى إشباع ممكن من السلعتين وضمن حدود دخل المستهلك المتمثل بخط السعر n p ، وتسمى هذه النقطة أيضاً بنقطة المماس والتي عندها يتساوى ميل كل من منحنى السواء وخط السعر.

ملاحظة:

النقطة D الواقعة على منحنى السواء I_3 تحقق أكبر إشباع ممكن للمستهلك، كونها واقعة على منحنى سواء أعلى من المنحنيات التي تقع عليها النقاط الأخرى، إلا أنها لا تمثل نقطة التوازن بسبب وقوعها خارج إمكانية دخل المستهلك والمتمثلة بخط السعر n p.

كذلك النقاط C و B لا يمثلان نقاط توازن بالرغم من كونهما يقعان على خط السعر (أي ضمن إمكانية المستهلك)، لأنهما لا يمثلان أقصى إشباع ممكن.

رابعاً: تمارين:

تمرين 1:

يبين الجدول الآتي المنفعة الكلية الناتجة عن استهلاك كميات مختلفة من السلعة X:

Qx	0	1	2	3	4	5	6	7
Utx	0	10	18	24	28	30	30	28

المطلوب:

1. احسب المنفعة الحدية لمختلف المستويات من الاستهلاك.
2. مثل بيانياً كلاً من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.
3. فسر سلوك كلاً من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

الحل: الطلب الأول: حساب المنفعة الحدية لمختلف المستويات من الاستهلاك:

$$Um = \frac{\Delta Ut}{\Delta Q}$$

Q_x	0	1	2	3	4	5	6	7
U_{tx}	0	10	18	24	28	30	30	28
U_{mx}	-	10	8	6	4	2	0	-2

الطلب الثاني: التمثيل البياني لكل من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

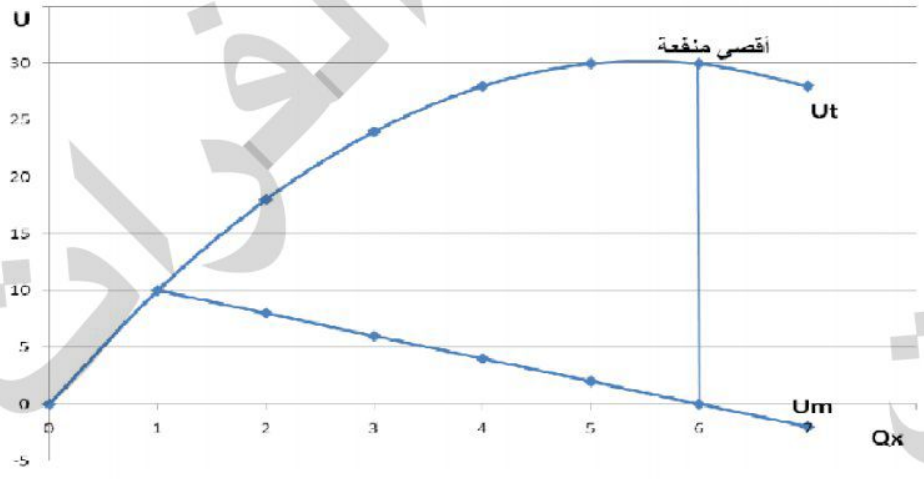

الطلب الثالث: تفسير سلوك المنفعة الكلية و المنفعة الحدية:

في البداية تتزايد المنفعة الكلية بمعدل متزايد وعندها تتزايد المنفعة الحدية أيضاً، ثم تتزايد المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص وعندها تبدأ المنفعة الحدية بالتناقص. وعندما تبلغ المنفعة الكلية حدها الأقصى تنعدم المنفعة الحدية. وعندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص تصبح المنفعة الحدية سالبة.

تمرين 2:

إذا علمت أن أسامة دخله الشهري 1000$. وإذا افترضنا أنه سينفق كامل دخله على شراء سلعتين هما X و Y. وعلى فرض أن سعر السلعة X هو 50$ وسعر السلعة Y هو 100$.

المطلوب:

1. ارسم خط الميزانية.
2. وضح ما يحصل لخط الميزانية في الحالات التالية مستعينا بالرسم:

الحالة الأولى :إذا ارتفع سعر السلعة Y إلى 200$.

الحالة الثانية: إذا زاد دخل المستهلك أسامة إلى 1500$ شهرياً.

الحل:

الطلب الأول: معادلة خط الميزانية:

$I= 1000\$ ، P_x = 50\$ ، P_y = 100\$$

$$I = X.P_x + Y.P_y$$

$$1000 = 50X + 100Y$$

نعوض x=0 فنحصل على y=10

ثم نعوض y=0 فنحصل على x=20

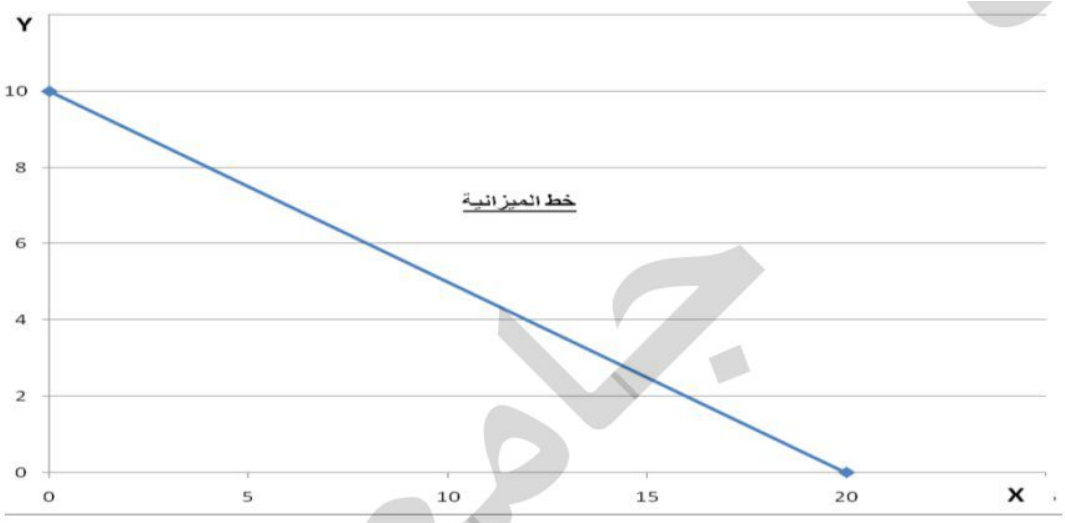

الطلب الثاني: توضيح ما يحصل لخط الميزانية:

الحالة الأولى: إذا ارتفع سعر السلعة Y إلى 200$.

$I= 1000\$ \text{ ، } P_x = 50\$ \text{ ، } P_y = 200\$$

$$I = X.P_x + Y.P_y$$

$$1000 = 50X + 200Y$$

نعوض x=0 فنحصل على y=5

ثم نعوض y=0 فنحصل على x=20

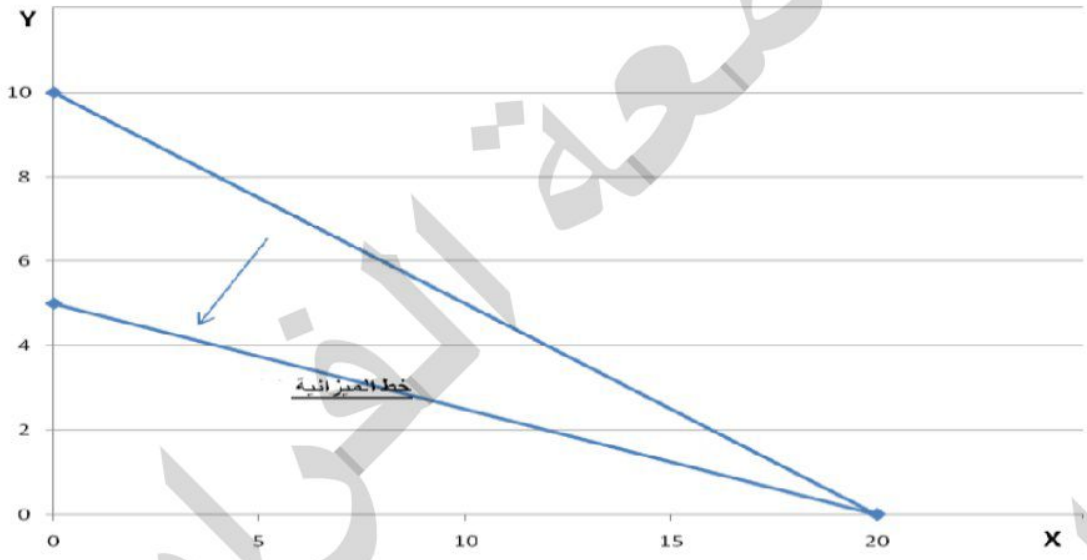

نلاحظ أن خط الميزانية ينتقل إلى اليسار من جهة السلعة y أي تنخفض الكمية المشتراة من السلعة y .

الحالة الثانية: إذا زاد دخل المستهلك أسامة إلى 1500$ شهرياً.

معادلة خط الميزانية:

$I= 1500\$ ، P_x = 50\$ ، P_y =100\$$

$$I = X.P_x + Y.P_y$$

$$1000 = 50X + 100Y$$

نعوض x=0 فنحصل على y=15

ثم نعوض y=0 فنحصل على x=30

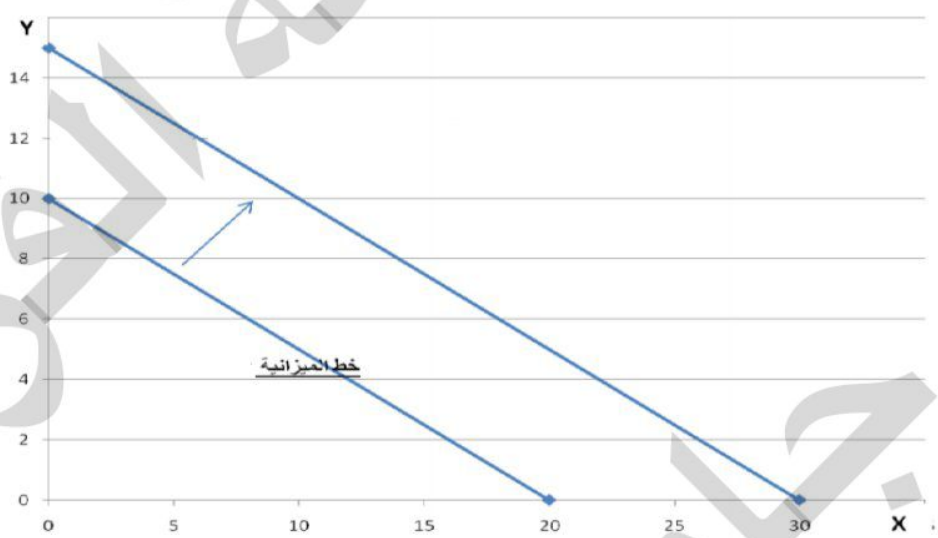

في حالة تغير الدخل بالزيادة نلاحظ أن خط الميزانية ينتقل إلى اليمين(بشكل موازي)ويحصل المستهلك عندها على كميات أكبر من x و y.

تمرين 3:

إذا كان الجدول التالي يمثل المنفعة الكلية للسلعتين x و y لأحد المستهلكين :

Ut_y	Ut_x	Q
30	50	1
58	94	2
84	132	3
108	164	4
130	186	5
150	206	6
166	218	7
178	222	8

وإذا علمت أن الدخل الشهري لهذا المستهلك 15$ وأنه سينفق كامل دخله على شراء هاتين السلعتين.

وأن سعر السلعة X هو 2$ وسعر السلعة Y هو 1$.

المطلوب: أوجد كميات x و y التي تحقق توازن المستهلك؟

الحل:

$I= 15\$ \text{ ، } P_x = 2\$ \text{ ، } P_y = 1\$$

إيجاد كميات السلعتين x و y التي تحقق توازن المستهلك:

يصل المستهلك إلى توازنه عندما يحقق الشرطين التاليين:

1. $\frac{Um_x}{P_x} = \frac{Um_y}{P_y}$

2. $I = X.P_x + Y.P_y$

$$Um = \frac{\Delta Ut}{\Delta Q}$$

Um_y/ P_y	Um_x/ P_x	Um_y	Um_x	Ut_y	Ut_x	Q
-	-	-	-	30	50	1
28	22	28	44	58	94	2
26	19	26	38	84	132	3
24	16	24	32	108	164	4
22	11	22	22	130	186	5
20	10	20	20	150	206	6
16	6	16	12	166	218	7
12	2	12	4	178	222	8

1. نلاحظ من الجدول أن هناك مجموعتين من السلعتين تحقق الشرط الأول $\frac{Um_x}{P_x} = \frac{Um_y}{P_y}$

المجموعة الأولى: 2X+5Y

المجموعة الثانية: 4X+7Y

والآن نتحقق أي من المجموعتين تحقق الشرط الثاني: $I = X.P_x + Y.P_y$

المجموعة الأولى 2X+5Y= 2.2 + 5.1= 9 <15

المجموعة الثانية 4X+7Y = 4.2 + 7.1 = 15

إذاً يحقق هذا المستهلك توازنه عندما ينفق كامل دخله على شراء 4 وحدات من السلعة X و7 وحدات من السلعة Y.

المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك عند التوازن هي: 166 + 164 = 330 وحدة منفعة.

تمرين 4:

إليك الجدول التالي:

Q	السلعة X			السلعة Y		
	Ut_x	Um_x	Um_x / P_x	Ut_y	Um_y	Um_y / P_y
1	34			55		
2	54			95		
3	66			125		
4	76			153		
5	84			172		

إذا علمت أن الدخل الشهري هو 30 وحدة نقدية، وسعر السلعة x هو 2 وحدة نقدية، وسعر السلعة y هو 10 وحدات نقدية.

المطلوب:

1. إكمال الجدول.
2. حساب كميات x و y التي تحقق توازن المستهلك.

الحل: الطلب الأول: إكمال الجدول:

$$Um = \frac{\Delta Ut}{\Delta Q}$$

Q	السلعة X			السلعة Y		
	Ut_x	Um_x	Um_x / P_x	Ut_y	Um_y	Um_y / P_y
1	34	34	17	55	55	5.5
2	54	20	10	95	40	4
3	66	12	6	125	30	3
4	76	10	5	153	28	2.8
5	84	8	4	172	19	1.9

الطلب الثاني:

يصل المستهلك إلى توازنه عندما يحقق الشرطين التاليين:

1. $\frac{Um_x}{P_x} = \frac{Um_y}{P_y}$

2. $I = X.P_x + Y.P_y$

من الجدول نلاحظ أن هناك مجموعة واحدة تحقق الشرط الأول وهي:

2y+5x

نتحقق من الشرط الثاني:

$I = 30 = 5.2 + 2.10$

وهذا يعني أن 2Y+5X تحقق توازن المستهلك.

الفصل الخامس: نظرية الإنتاج Production Theory

أولاً: دالة الإنتاج

ثانياً: مفاهيم أساسية في نظرية الإنتاج

ثالثاً: المراحل الاقتصادية للإنتاج

جامعة الفرات

يعرف الإنتاج بمفهومه العام بأنه مزج المدخلات أو عوامل الإنتاج بهدف خلق السلع والخدمات.

وتقسم عوامل الإنتاج إلى عوامل الإنتاج الثابتة وعوامل الإنتاج المتغيرة:

1- عوامل الإنتاج الثابتة: هي تلك العوامل التي لا يمكن تغييرها على المدى القصير، وإنما يمكن تغييرها على المدى الطويل، ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال الأراضي والمباني.

2- عوامل الإنتاج المتغيرة: هي تلك العوامل التي يمكن إحداث تغييرات في كمياتها سواء بالزيادة أو النقصان وفقا لمستوى الإنتاج المطلوب، بغض النظر عن المدة الزمنية، ومن أمثلتها العنصر البشري، المواد الخام، الوقود.

- يقصد بالمدى القصير والمدى الطويل ما يلي:

المدى القصير: هي فترة زمنية قصيرة لدرجة لا تسمح للمنشأة بتغيير تركيبة المدخلات.

المدى الطويل: هي فترة زمنية طويلة بما يكفي لأن تكون للمنشأة قادرة على تغيير تركيبة المدخلات.

أولاً: دالة الإنتاج Production Function:

دالة الإنتاج هي علاقة فنية توضح أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج وذلك عند مستوى معين من التكنولوجيا، ويمكن التعبير عنها بالشكل الآتي:

$$Q = f(x_1، x_2، x_3، \ldots\ldots، x_n)$$

على سبيل المثال إذا استخدمت منشأة ما عناصر الإنتاج (عنصر العمل L وعنصر رأس المال K) فإن دالة الإنتاج تكون كالآتي:

$$Q = f\,(L، K)$$

أي أن حجم الإنتاج Q هو المتغير التابع في دالة الإنتاج بينما تمثل عناصر الإنتاج L، K المتغيرات المستقلة في الدالة التي تؤثر في حجم الإنتاج.

ثانياً: مفاهيم أساسية في نظرية الانتاج:

الناتج الحدي MP: هو الزيادة في الإنتاج، الناجمة عن زيادة الكمية المستخدمة من عنصر إنتاج محدد بمقدار وحدة واحدة فقط. (الناتج الحدي يساوي حاصل قسمة الزيادة في الإنتاج الكلي على التغير في العنصر الإنتاجي المحدد).

الناتج الوسطي AP: هو متوسط الكمية المنتجة من كل وحدة من العامل المتغير. (الناتج الوسطي يساوي حاصل قسمة الإنتاج الكلي على عدد وحدات العامل المتغير).

التكلفة الحدية MC: هي التكلفة الإضافية الناتجة عن زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة فقط.

التكاليف الوسطية AC: هي متوسط التكاليف الكلية.

التكاليف الثابتة FC: هي التكاليف التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة VC: وهي التكاليف التي يعتمد مقدارها على مستوى الإنتاج.

التكاليف الكلية C: هي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

الإيراد الإجمالي R: هو إجمالي الإيراد الذي تحصل عليه المنشأة من بيع مخرجاتها.

الإيراد الوسطي RA: هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المنتجة والمباعة.

الإيراد الحدي MA: هو الإيراد الإضافي المتأتي من إنتاج وبيع وحدة إضافية من المخرجات.

- إن حجم الناتج الذي يحقق أقصى ربح ممكن هو الحجم الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

ثالثاً: المراحل الاقتصادية للإنتاج:

1- المرحلة الأولى (الغلة المتزايدة): وهي مرحلة الزيادات المطلقة، أي أن كل من الناتج الكلي والحدي والمتوسط يتزايد، بذلك تستمر المنشأة بالإنتاج ضمن هذه المرحلة طالما أن الناتج الحدي للعامل المضاف أكبر من تكلفته.

2- المرحلة الثانية (الغلة المتناقصة): تبدأ هذه المرحلة عندما يتناقص الناتج الحدي والمتوسط، بينما يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص، ويصبح الناتج الحدي اقل من الناتج المتوسط، وتسمى هذه المرحلة (بالمرحلة الاقتصادية) والتي يتحدد فيها عدد العمال المستخدمين في المشروع وذلك على

أساس المقارنة بين قيمة ما ينتجه العامل الإضافي و بين قيمة التكلفة التي يتحملها المشروع لتشغيل هذا العامل الإضافي، بعبارة أخرى يحدد المشروع عدد العمال المستخدمين عند المستوى الذي يتساوى عنده قيمة الإيراد الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل .

3- المرحلة الثالثة (الغلة السالبة): تبدأ عندما يتناقص الإنتاج الكلي ويصبح الناتج الحدي سالباً، ويستمر الناتج المتوسط بالانخفاض (وهي مرحلة غير اقتصادية)، وتتوقف المنشأة عن الإنتاج ضمن هذه المرحلة بسبب أن الناتج الحدي للعنصر المتغير (العمل) يصبح أقل من تكلفته الحدية.

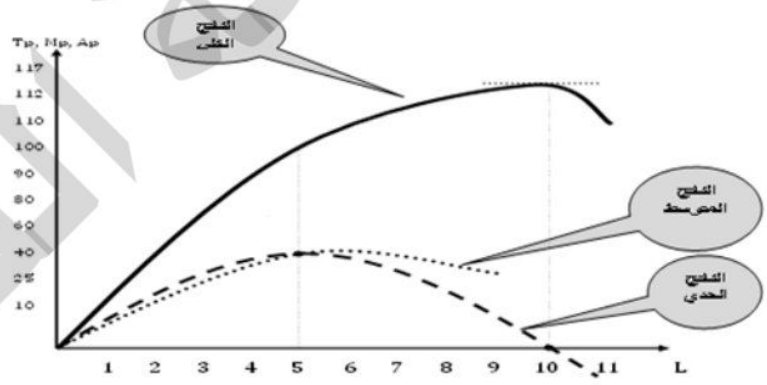

**********انتهى المقرر- بالتوفيق للجميع**********